الأمم المتحدة

A/S-24/PV.5

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة **٥**
الأربعاء، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
جنيف

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مباينيفو (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

اقتراحات بالمزيد من المبادرات للتنمية الاجتماعية

(أ) **استعراض وتقييم التقدم المحرز منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**

(ب) **اقتراحات بمزيد من المبادرات للتنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة الأونرابل غلوريا ماكاباغال – أرويو، نائبة رئيس جمهورية الفلبين.

السيدة ماكاباغال – أرويو (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن ثقتنا في أن اجتماعنا سيسفر عن نتائج مثمرة في ظل قيادة الرئيس، وبفضل حسن نية جميع الوفود وتعاونها. وستؤدي قمة المتابعة هذه إلى مبادرات موجهة للمستقبل.

لقد جرى الاتفاق في قمة كوبنهاغن على أن التنمية الاجتماعية تتكون من القضاء على الفقر، والتوسع في العمالة، والتكامل الاجتماعي. وقد طلب مني فخامة الرئيس جوزيف إجيرسيتو استرادا، رئيس الفلبين، أن أبلغكم بالنيابة عنه بأنه يجري الاهتمام بهذه الاستراتيجيات الثلاث في خطة التنمية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤ في الفلبين.

وفيما يتعلق بتخفيض حدة الفقر، فإننا نسعى إلى تناوله عن طريق اتخاذ تدابير داخل إطار شامل مؤلف من تكوين رأس المال البشري، وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتوسع في الائتمان الصغير والمشاركة الفعالة من جانب الفقراء. وعلينا أن ندعم شبكات الأمان الاجتماعي لكي تستجب استجابة أفضل للفقراء ولكي تحميهم من مخاطر العولمة. ونؤيد ضرورة إدماج كل من الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية في تصميم التكيف الهيكلي، بالإضافة إلى برامج الإصلاح.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-60218 (A)

ونعترف بالهدف العالمي لتخفيض نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وسنبذل جهودنا لكي نسهم في ذلك عن طريق العمل على تخفيض نسبة الفقر لدينا من ٣١,٨ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٢٥-٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق بالعمالة الكاملة، تتضمن أهداف حكومة الفلبين توفير العمالة المربحة والتوسع فيها، مع إيلاء الاحترام الكامل للحقوق الأساسية للعمال. ولإتاحة الفرص لكسب الرزق لأنشطة المشاريع التجارية التي تشمل المجموعات المحرومة والأفراد المعوزين.

والأثر المزدوج للأزمة المالية الآسيوية وظاهرة النينيو الجوية، الذي يضاعفه الأثر الناشئ وغير المتوازن للعولمة، يؤثر على إنتاجية عمالنا. ولهذا يتعين علينا أن نتخذ التدابير الواجبة لتحسين الإنتاجية وظروف العمل. ونرى أن هناك حاجة لاتخاذ مبادرة متعددة الأطراف لكي نتفهم على نحو أفضل البعد الاجتماعي للعولمة، ولكي نعزز المساواة بين الجنسين، ونمنع التمييز بين الجنسين في سوق العمل، ونحسن وسائل جمع البيانات الأساسية للعمالة وتحليل تلك البيانات، وتحسين آليات قياس العمل بدون مقابل.

ونؤيد التحرك صوب الاعتراف بالاحترام الكامل للحقوق الأساسية للعمال وحماية حقوق العمال المهاجرين. ونشجع البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بتعزيز التكامل الاجتماعي، تسعى حكومة الفلبين من أجل تحقيقه للفئات الفقيرة والمحتاجة والضعيفة. ونهتدي في تدخلنا بمشاركة وحدات الحكومة المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الخاصة، والمنتفعين أنفسهم؛ وبتركيز أهدافنا على المناطق التي تعاني من الكساد؛ وبالتوصيل المتكامل للخدمات الأساسية؛ وبالاهتمام بالأسرة بوصفها محور التنمية الاجتماعية.

وعلى الصعيد الدولي تقوم الحاجة إلى معالجة القضايا الاجتماعية، مثل الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالنساء والأطفال، والإرهاب، وتدهور البيئة، وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وانتشار أطفال الشوارع، وتهميش المعوقين، وتفشي الأمراض بين اللاجئين الداخليين الهاربين من الصراع المسلح، ضمن جملة أمور. ونتوجه بنداء خاص للمساعدة من أجل تلبية الاحتياجات الصحية الفورية للمدنيين المشردين بسبب الصراعات المسلحة.

وتسعى الفلبين إلى إتاحة بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية عن طريق تفويض وحدات الحكومة المحلية بتقديم الخدمات الاجتماعية، ومحاولة التحرك صوب شراكات أضخم وإجراء حوار منتظم بين الحكومة والشعب. وقد شجع هذا التفويض على إيجاد إحساس أكبر بالمسؤولية لدى وحدات الحكومة المحلية. إلا أن نقص الموارد والخبرات يحد من قدراتها. وبالتالي، نرى ضرورة استمرار تنفيذ برامج بناء القدرات في مجالات تخطيط مشاريع التنمية، وبرمجتها وتعبئة مواردها وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

وعلى الصعيد الدولي، نؤيد ضرورة الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات من جانب واحد، وبخاصة عدم تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، بوصفه شكلا من أشكال الضغط السياسي، وضرورة تحسين التدابير المتخذة لمعالجة التقلبات المفرطة للتدفقات القصيرة الأجل لرؤوس الأموال الدولية، بالإضافة إلى مشاكل الديون الخارجية في البلدان النامية.

وقد زادت نسبة الخدمات الاجتماعية في ميزانية الفلبين من ٢٧ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٣٤ في المائة عام ٢٠٠٠، مما يبين تطلعنا إلى تحقيق أهدافنا للتنمية الاجتماعية.

وعلى الصعيد الدولي، يمكن لمجتمع المانحين أن يساعد البلدان النامية بعكس مسار التدهور الحالي في المساعدة الإنمائية الرسمية، والوفاء بالهدف المتفق عليه، وهو تخصيص البلدان المتقدمة النمو ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بصفة عامة، وتخصيص ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها للخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوفير قدر أكبر من المساعدات في شكل منح، بدلا من قروض، تقدم للتنمية الاجتماعية، وبإعطاء قدر أكبر من التمويل بشروط ميسرة للتنمية الاجتماعية.

إن القرن الحادي والعشرين قرن الاقتصاد الجديد، الذي يتميز بالتقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات. فلنتعاون في البحث عن طريق لتعزيز هذا الاقتصاد الجديد لكي نجعل عالمنا بيتا تعيش فيه جميع الشعوب معيشة أكثر سعادة وراحة. وببركة الله، وبرغبتنا الجماعية، سنتمكن من التغلب على هذا التحدي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد خوسيه لويس رودريغز غارسيا، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد والتخطيط في كوبا.

السيد رودريغز غارسيا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): قبل خمس سنوات اجتمع في كوبنهاغن ١١٨ زعيما على أعلى مستوى من جميع أنحاء العالم لكي ينظروا في قضايا التنمية الاجتماعية، بأمل الاهتداء إلى طريق لحل محدد ثابت.

في عام ١٩٩٥ كانت قد لوحظت بالفعل الآثار المدمِّرة للعولمة الليبرالية الجديدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم محاولات إخفاء النتائج السلبية. ومرة أخرى أعلنت المغالطة التي تقول إنه بمجرد تحقيق النمو الاقتصادي وتوطيد بعض سياسات التكيف، ستتحقق التنمية الاجتماعية على نحو طبيعي عن طريق الثروة الهائلة التي ستخلق للجميع. وأن اليد الخفية للسوق، بعد شموله بالتحديث والعولمة، ستتولى وضع كل شيء في مكانه بحكمتها المعلنة.

لقد مرت خمس سنوات، ولكننا نواجه مرة أخرى واقعا يختلف اختلافا كبيرا عن الواقع الذي جرى التنبؤ به لنا في ذلك الوقت. والآن، تعود إلى الظهور تعبيرات أكثر اعتدالا. ويجري الكلام عن عيوب السوق وضرورة التخفيف من آثارها. بل إنه تجري مناشدة الدول لكي تزيل الظلم المتقلب لما يسميه البعض عدم التكافؤ في الحصول على منافع العولمة. ورغم ذلك، لا يمكن إخفاء الأمر الواضح، وهو عدم تحقيق النمو الاقتصادي الموعود ولا التنمية الاجتماعية.

والبلدان الأقل نموا التي حققت بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ نموا سنويا بلغ متوسطه ٦,٢ في المائة لم يبلغ نموها بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩ إلا ٤,٨ في المائة. وفي عام ١٩٩٧، حلّت أزمة مالية لم يسبق لها مثيل بجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية أودت بالاحتياطيات النقدية لمجموعة من البلدان، وهي احتياطيات جمعت خلال سنوات طويلة، واختفت في ظرف ساعات، وغرقت في خضم المضاربات المالية الدولية.

وسرعان ما حلّت العواقب. ففي عقد التسعينات زادت المديونية الخارجية لما يسمى بالعالم الثالث من حوالي ١,٥ بليون دولار إلى حوالي ٢,٥ بليون، فتوحدت الديون بوصفها آلية مشؤومة لاستغلال شعوبنا والسيطرة عليها. وفي مواجهة هذا الواقع القاسي، اقترحت حلول خبيثة، مثل مبادرة ديون البلدان المثقلة بالديون، التي لم تسفر في الواقع إلاّ عن تخفيض التزامات الدفع بالنسبة لعدد من البلدان في أربع سنوات. ويجب أن نضيف إلى ما سبق جعل أسعار الصرف أسوأ، مما يضع قيمة مجموعة من المنتجات الأساسية في مستويات ما قبل ثلاثة عقود.

وبدلا من تعويض التخفيض في الموارد المتاحة للتنمية، فإن زخم سياسات التكيف الليبرالية الجديدة حرم أفقر البلدان من الوسائل الضئيلة التي تمتلكها دولها، من خلال الخصخصة الضخمة، وتخفيض النفقات الاجتماعية، وتحرير السوق، حيث يسيطر قانون الشركات الكبرى. وكان الأثر الاجتماعي لهذه السياسات نشوب أزمة لم يسبق لها مثيل أصبح الأثرياء فيها أكثر ثراء والفقراء أشد فقرا. في عام ١٩٦٠ كانت نسبة الـ ٢٠ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في أغنى البلدان تحصل على دخل يبلغ ٣٠ ضعفا أكثر من دخل نسبة الـ ٢٠ في المائة الذين يعيشون في أفقر البلدان. أما في عام ١٩٩٧ فقد بلغت هذه النسبة ٧٤ إلى ١. وخلال الخمس سنوات السابقة فقط أصبح عدد المعوزين ١,٥ بليون نسمة.

وقد ضعفت إمكانية كسب الرزق عن طريق العمل بأمانة، وزاد عدد العاطلين من ١٢٠ إلى ١٥٠ مليون نسمة. وهناك ٨٠٠ مليون نسمة يعيشون معيشة بائسة ويعانون من الجوع المزمن، و ٨٤٠ مليون بالغ غير قادرين على قراءة أو كتابة أسمائهم لأنهم أميون بطريقة مزمنة.

أما أصغر الأطفال فلا أمل لهم على الإطلاق. يكفي أن نقول إن مستوى معدل وفيات الأطفال الرضع لم يتغير تغيرا ملموسا، وأنه يتعين على ٢٥٠ مليون طفل ممن لم يبلغوا ١٥ عاما أن يعملوا من أجل البقاء، وأن ١٣٠ مليونا لا يذهبون إلى المدارس لتلقي التعليم الابتدائي.

وفي ظل هذه الظروف توجد هجرة أكبر من أي وقت مضى إلى المدن، وفي نفس الوقت يصبح تدهور البيئة أمرا لا يمكن تحاشيه في الصراع من أجل البقاء.

كل هذا يحدث في عالم تفضل فيه الأنانية على التضامن الاجتماعي، ويدعم فيه التمييز والتهميش مجتمعات مقصورة على أعضائها، ويصبح فيه العنف بوصفه أسلوبا للحياة، وتعاطي المخدرات بوصفه عادة يومية، جزءا من مجتمع استهلاكي منفر يدمِّر نسيج الحياة الاجتماعية والأسرية.

إن المشاكل الاجتماعية التي تبتلي بها البلدان الفقيرة تتطلب موارد، ولكن لا حاجة بنا إلى البحث عنها حيث لا توجد. خفّضوا الـ ٧٨٠ بليون دولار التي أُنفقت على الأسلحة عام ١٩٩٩، وامنعوا المصروفات المنفرة للإعلانات، التي تستهلك بلايين الدولارات كل عام، وقيّدوا المضاربات المالية عن طريق الضرائب، تظهر الموارد.

لقد دافعت كوبا دائما عن المفهوم القائل بأنه يجب ألا تقتصر التنمية على نمو الاقتصاد، بل يجب أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية. ومن المستحيل أن نتطلع إلى التنمية الحقيقية لبني البشر دون الوفاء الكامل بالاحتياجات البشرية الأساسية، أو دون مجتمع أفضل تعليما. لقد دافعنا عن هذه المبادئ دفاعا مستمرا بوصفها حقا لجميع الكوبيين في التمتع بالتضامن مع كل فرد من أفراد أمتنا. ونحن الآن شعب قادر على التعبئة دفاعا عن فتى خُطف في أقوى بلد في العالم، نطالب بحقه في حياة أفضل.

وحتى في خضم الحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٤٠ سنة، تمكّن اقتصادنا من الانتعاش التدريجي والنمو بمعدل ٤ في المائة سنويا طيلة السنوات الخمس الماضية.

وقد انخفض متوسط عدد السكان لكل طبيب من ١٩٣ إلى ١٧٢، وانخفض معدل وفيات الرضع من ٩,٤ إلى ٦,٤ لكل ألف ولادة، وارتفع متوسط مستوى الدراسة بالمدارس من ٨ إلى ٩ مستويات تعليمية، وزادت منافع التأمين الاجتماعي في نفس هذه السنوات بنسبة ٧,٢ في المائة. ولم تغلق مدرسة أو مستشفى أو مركز لرعاية الطفولة. وحتى في مواجهة النقص الذي لا يمكن تحاشيه،

لم نتوقف عن تقديم مساعدتنا للشعوب الأخرى، وبخاصة في مجال الرعاية الطبية وتعليم الطلبة من مختلف البلدان النامية. وقد زادت هذه المعونة طيلة السنوات الخمس الماضية.

لقد برهنت كوبا على أننا يمكننا أن نحقق تقدما كبيرا في مجال التنمية الاجتماعية بالقليل من الموارد إذا توفرت الرغبة السياسية في تحقيقه، دون أن نخضع أنفسنا لقوانين السوق، وهذه ليست حالة أغلبية السكان، الذين يواجهون، في العالم الأقل نموا، صعوبات جمّة من أجل البقاء والذين لا يريدون منّا المزيد من القرارات المشجعة ولكن من المستحيل تنفيذها في ظل النظام الدولي المجحف الساري الآن.

هذا ليس وقتا نتخذ فيه موقفا لتثبيط العزائم، ولا للتضرع، بل إنه وقت نتقدم فيه بمطالبنا بوصفنا بشرا لكي نحقق حياة نافعة وكريمة. ولا بد من وضع حد للوعود التي لا يجري الوفاء بها. فلا يجوز أن يدمر الملايين أنفسهم لكي يتمكن قليلون من الحياة في ثراء مادي يصاحبه في كثير من الأحيان فقر أخلاقي شديد. ولن يروي تعطش من جرى استغلالهم في هذه الأرض إلى العدالة إلا إذا وزعت الثروة على نحو أفضل، وحل التضامن محل الأنانية، وحاربنا في صف واحد من أجل مستقبل أفضل. هذا هو التفويض الصادر عن شعوبنا. فلنلبِّ واجبنا، ولن يكون هناك ما نعجز عن تحقيقه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بصري حسن الدين، وزير الدولة والمنسِّق من أجل رفاه الشعب والقضاء على الفقر في جمهورية إندونيسيا.

السيد حسن الدين (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد بلادي أود أن أضم صوتي إلى مَن تكلموا قبلي في الإعراب عن تقديرنا الحار للأمم المتحدة ولحكومة سويسرا لتيسير واستضافة هذا الاجتماع الهام الذي يركِّز على قضايا التنمية الاجتماعية العالمية.

أثناء السنوات التي انقضت منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، قطع المجتمع الدولي خطوات واسعة على طريق وضع القضايا الاجتماعية في مقدمة جدول أعماله. والإنجازات ونواحي التقدم التي أحرزت في خلق وعي أفضل بالقضايا الاجتماعية تستحق الثناء. ومع ذلك، فإننا بعيدون عن تحقيق الأهداف السامية والنبيلة لتعزيز الوضع الإنساني وتحسين مستويات المعيشة للجميع، تلك الأهداف التي نوصرت ببلاغة أثناء مؤتمر القمة.

إن الفقر يستشري في جميع أنحاء العالم، وقد ازداد بالفعل في بعض البلدان. ولا يزال الحد من البطالة عملية بطيئة، ناهيك عن تلبية الحاجة إلى العمالة المنتجة. كما أن التكامل الاجتماعي يظل هدفا بعيدا عن التحقيق. والحقيقة أن الأهداف التي تحددت في كوبنهاغن تبدو لنا في بعض الأحيان أملا بعيد المنال.

وتعد عملية العولمة وتحرير الاقتصاد أحد العوامل ذات الأثر الكبير على التنمية الاجتماعية بالتأكيد، خاصة في البلدان النامية. وقد أدت هذه العملية بوضوح إلى زيادة حدة مشاكل التنمية التي تعانيها البلدان النامية، مثل الوصول إلى الأسواق وإلى الموارد المالية والتكنولوجيا، كما أنها فتحت العديد من الاقتصادات بصورة سابقة للأوان، الأمر الذي عرضها لتنافس ساحق. وينبئ ذلك بأن النمو في العالم المتقدم النمو يتناقص في هذه الفترة من التاريخ الحافلة بالتغيرات والإبداعات الكبرى.

وإذا كان المجتمع الدولي صادقا في إعلاناته بشأن التنمية الاجتماعية، فعليه أن يعمل من أجل التقليل من الفوارق وأوجه الاختلال القائمة في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، تدعو إندونيسيا المجتمع الدولي إلى الحد من

الآثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية، وذلك، في جملة أمور أخرى، بمساعدة البلدان النامية على تعزيز أسواقها الداخلية لرأس المال. ويجب أن يشمل ذلك اتخاذ إجراءات ترمي إلى معالجة التدفق قصير الأجل لرؤوس الأموال والتطاير الذي يجلبه ذلك إلى أسواق المال. ولتحقيق ذلك، ينبغي للبلدان النامية أن تشارك بصورة أكبر في عمليات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية.

في الوقت نفسه، ما زال العديد من البلدان النامية يعاني من العبء الخانق للديون وخدمة الديون. ونأمل أن تسوى هذه المسألة على وجه السرعة، لأنها تظل عائقا خطيرا أمام العديد من البلدان يحول دون وفائها بالتزاماتها. وترحب إندونيسيا بالمبادرات المتخذة مثل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لمعالجة شاملة لأعباء ديون البلدان الأقل نموا. وينبغي توسيع نطاق هذه المبادرات بغية الاستجابة لاحتياجات جميع البلدان المعنية، على أن يتم تنفيذها في أقرب وقت ممكن.

كان من بين المتطلبات الهامة والحاسمة المتوخاة في كوبنهاغن، فيما يتعلق بالتنفيذ والمتابعة، ضرورة بذل الجهود من أجل تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية، على أن تكون ملائمة ويمكن التنبؤ بها. ولكن، على الرغم من الالتزامات المتعهد بها، ما زلنا نشهد انخفاضا في المساعدة الإنمائية الرسمية، ويظل تمويل التنمية تكتنفه المشاكل. وستستضيف إندونيسيا في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام حلقة دراسية في جاكرتا عن مسألة تمويل التنمية، ونتوقع أن تشكل مساهمة هامة في هذا الموضوع المزمن.

لقد كانت المخاطر المترتبة على العولمة أكثر وضوحا في التجارب التي مرت بها بلدان شرق آسيا بدءا من عام ١٩٧٧، عنها في أي منطقة أخرى من العالم. فالأزمة المالية التي أصابت المنطقة كان لها أثر مدمر، إذ قلبت التقدم المحرز خلال عشرات السنين على عقبيه، وزادت من عدد الفقراء. وفي إندونيسيا، كانت الآثار المترتبة على هذه الأزمة عنيفة بشكل خاص، وكانت نذيرا بالتغير السياسي والاضطراب الاجتماعي. وقبل الأزمة كان معدل نمونا الاقتصادي ٨ في المائة سنويا في المتوسط، وكنا نتجه لتنفيذ الالتزامات العشرة المتعهد بها في كوبنهاغن. وبنهاية عام ١٩٩٧، كان اقتصاد إندونيسيا، من بين كل الاقتصادات المتأثرة في منطقة شرق آسيا، الأكثر تضررا من جراء الأزمة. فقد انهار نظامنا المصرفي تماما، وأصيب قطاع الأعمال بالشلل ماليا. وسجل الإنتاج هبوطا حادا، وارتفع معدل التضخم ارتفاعا فكليا بلغ ٧٨ في المائة. لذلك، وبنهاية عام ١٩٩٨، منيت إندونيسيا بمعدل نمو سلبي زادت نسبته على ١٣ في المائة. ونتيجة لذلك، فقد الملايين من أبناء شعبنا وأسرهم مورد رزقهم، وأصبحوا يعيشون دون مستوى الفقر. ومع ذلك، وفي نهاية عام ١٩٩٩، بدأ معدل النمو الاقتصادي في الانتعاش مرة أخرى، حيث بلغ ٠,٢٣ في المائة. ونتوقع أن يستمر تحسن هذا النمو الإيجابي وأن يبلغ ما بين ٣ و ٤ في المائة هذا العام.

وبرغم ثلاثة عقود من العمل بقوة ونشاط من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لم يكن بوسع الحكومة الإندونيسية مواجهة الخسائر المالية الفادحة وبالتالي فقدت شرعيتها. وقد حلت محلها حكومة إصلاحية جديدة واجهت بنجاح تحدي الانهيار الاقتصادي، كما أقامت في نفس الوقت هيكلا سياسيا أكثر شفافية وديمقراطية. لقد حققنا قدرا من النجاح على كل الأصعدة.

وبالرغم من الانتكاسات التي واجهناها في الأعوام الأخيرة، أرجو أن أوضح أن عزم إندونيسيا على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في كوبنهاغن لم يضعف. وما زلنا نلتزم بالقضاء على الفقر وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية. وقبل كل شيء، فإن الحكومة الإصلاحية

الجديدة تقوم بتعزيز الهياكل السياسية والقانونية في البلاد. وإننا نعكف على استحداث نظام للحكم والإدارة، يقوم على الشفافية والخضوع للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، باعتبار ذلك أساسا لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي تجعل الإنسان محورها. وهذا كله يدعمه النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والالتزام بسيادة القانون.

في عام ١٩٩٨ أنشأت الحكومة الإندونيسية ''الحركة المتكاملة المعنية بالقضاء على الفقر''، وهو نهج محوره الناس. وتطبق هذه الحركة ثلاث استراتيجيات. الاستراتيجية الأولى لا تركز على تحسين الصناعات فحسب، ولكن أيضا على الناس وكيفية تمكين الأسرة؛ وتقوم الثانية على الاعتراف بالتنوع الاجتماعي – الثقافي للأمة واعتماد سياسات لا مركزية لبرامج التنمية؛ أما الثالثة فتقوم على وضع برامج إنمائية ترمي إلى تشجيع شبكة مستقلة من أصحاب المصالح.

وتولي الحكومة الإصلاحية الجديدة في إندونيسيا نفس القدر من الأهمية لمواجهة تزايد العمالة المنتجة. ويتم ذلك من خلال عدة وسائل مثل تقديم القروض الميسرة للعمالة الذاتية، ودعم المشاريع التجارية الصغيرة وإيجاد فرص العمل باعتماد مشاريع تحتاج إلى عمالة كثيفة.

ومن بين الخصائص الهامة لجهود إندونيسيا من أجل تحسين الظروف الاجتماعية في البلاد التقدم الكبير الذي يتحقق في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وقد قطعنا الآن شوطا لا بأس به في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، التي تغطي الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣. ويشتمل التقدم المحرز في هذا المجال على التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، والتي تتناول، في جملة أمور أخرى، مسألة أسوأ أشكال عمالة الأطفال. ونحن أيضا بصدد التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نحن في إندونيسيا ندرك أنه لا يمكن النهوض بالتنمية الاجتماعية أو الاقتصادية في غياب المساواة للنساء في مواقع العمل، وداخل الأسرة والمجتمع. وإذا استطعنا أن نحسن الوصول إلى الرعاية الصحية بالنسبة للنساء والأطفال، وإذا استطعنا أن نرفع مستويات التعليم للفتيات وكذلك الفتيان، وإذا استطعنا تهيئة بيئة اجتماعية – ثقافية للمساواة، فسوف تستفيد سياساتنا وبرامجنا الاجتماعية والاقتصادية من ذلك بصورة كبيرة.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن الرغبة الصادقة لوفد بلادي بألا تنتهي هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة باستعراض القدرات البلاغية، بل أن تساهم في استعادة الزخم للتنمية الاجتماعية. وفي هذه الفترة من الثروات والروح الخلاقة التي لم يسبق لها مثيل، لن يكون من المعقول أن تذهب النداءات اليائسة من أجل التنمية هباء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد راؤول باتينو أروكا، وزير الرفاهية الاجتماعية في إكوادور.

السيد باتينو أروكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية بصفتي وزيرا للرفاهية الاجتماعية ومنسقا للسياسة الاجتماعية في حكومة إكوادور، البلد الذي يخصص ٨١ في المائة من دخله لخدمة الديون الخارجية.

أود أن أستهل بياني بأن أقول إنه، قبل بضعة أيام، حكت لي معلمة في روضة للأطفال دون سن السادسة، بتأثر شديد، وهي تكاد تبكي، أن لويسيتو، وهو طفل تخلت عنه أمه، وقبلته المعلمة في روضتها عندما كان في سن

الثالثة، قد دعاها إلى حفلة تخرجه. إذ بلغ لويسيتو الحادية عشرة وأنهى دراسته الابتدائية. وكان انفعال معلمة من يدعون ''أطفال الشوارع'' هذه يعزى إلى حقيقة أن لويسيتو كان أنجح تلميذ في المدرسة، ووقع عليه شرف رفع العلم الوطني.

وسألتني المعلمة: ''معالي الوزير، كم من ملايين الأطفال مثل لويسيتو الموجودين في إكوادور وفي جميع أرجاء العالم، محكوم عليهم مدى الحياة، بسبب عدم تلقيهم أي محبة أو تعليم بألا تكون لهم مهن أو أمل؟'' فأجبتها بأنني لا أعلم كم لويسيتو يوجدون في العالم، ولكن هناك أكثر من مليون في إكوادور.

نعم، للأسف، يجب أن أعترف بأن السنوات التي انقضت منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن شهدت انتكاسا بالنسبة لبلدنا في كفاحه من أجل الحد من الفقر والقضاء عليه. ومن المؤسف أن معظم الأهداف المحددة والالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية لم يتم الوفاء بها بعد.

وارتفع عدد الفقراء، الذي كان في عام ١٩٩٥ يبلغ ٣,٩ ملايين، إلى ٨,٥ ملايين في عام ٢٠٠٠. وهذا يعني أن ٧٠ في المائة تقريبا من السكان فقراء. وفي نفس الفترة، ارتفع عدد المعدمين حوالي ثلاثة أضعاف، من ١,٤ مليون إلى ٣,٢ ملايين – أي إلى ٣٤ في المائة من سكان إكوادور. وارتفع معدل البطالة من ٦,٩ في المائة إلى ١٥ في المائة، بينما زادت العمالة الناقصة من ٤٥,٨ في المائة إلى ٥٢ في المائة في نفس الفترة.

وقد كان للصراع المسلح الذي دار في عام ١٩٩٥ مع إخواننا البيروانيين، والذي يسرنا أنه تمت تسويته؛ وظاهرة النينيو في ١٩٩٧-١٩٩٨؛ وهبوط أسعار النفط؛ والسياسات الداخلية غير الموفقة؛ وانهيار ٧٠ في المائة من النظام المصرفي والمالي؛ وفوق كل شيء عبء الدين الساحق، أثر كبير على الأزمة الحالية في بلدنا، التي تعتبر أسوأ أزمة خلال ٥٠ سنة.

وإكوادور من ضمن بلدان أمريكا اللاتينية التي توجد فيها أعظم أوجه عدم المساواة في توزيع الثروة. فأفقر ١٠ في المائة يكادون لا يتلقون ١ في المائة من الدخل القومي، الذي يتلقى أغنى ١٠ في المائة من السكان ٤٤ في المائة منه.

ومن بين العوامل التي ذكرتها، هناك أيضا عامل هيكلي يتصل بتنفيذ نموذج للتنمية يتجاوز الاحترام إلى عبادة السوق ويعتبرها قادرة وحدها على استحداث فرص العمل والرفاهية والفرص للجميع. هذا النموذج الإقصائي تمخض عن نتائج خبيثة في بلدنا وفي بلدان أخرى عديدة في ما يسمى بالعالم الثالث. إذ سبب لنا أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل، وأحدث زيادة هائلة في نسبة الفقر – مما نتج عنه تمزق النسيج الاجتماعي – وهيأ ظروفا لعدم الاستقرار السياسي المفرط.

بيد أن هذه الأزمة أزمة أخلاقية أيضا. حيث استبدلت القيم الإنسانية بلا رحمة بالقيم المالية، وبدأ الفساد يضرب بجذوره في مجتمعنا. ولكن بُذلت جهود كبيرة فيما يتعلق بالاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمرأة والطفل. وميثاقنا السياسي، في ذلك الصدد، من أكثر المواثيق تقدما في منطقتنا.

لقد أصبح عبء الديون العقبة الرئيسية في طريق تنميتنا وهي ناتجة عن نظام شرير. وهذا العبء يخنقنا نحن والعديد من بلدان العالم الثالث. ولذا فإننا نؤيد البيان الذي أدلى به قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، الذي وصف الدين بأنه غير أخلاقي وأنه يشكل أداة للضغط السياسي،

ومسؤول عن نقض عمل شعوب العالم الثالث خلال العقدين الماضيين بدون تقديم أي مقابل.

ونحن نطلب من هذا المحفل أن يتخذ موقفا بشأن الشروط اللاإنسانية والجائرة التي تقتضي منا الامتثال لمدفوعات الديون وتمنع البلدان النامية مثل بلدي من الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه أضعف طبقات المجتمع ومن الوفاء بالالتزامات الدولية، مثل التي تعهدنا به قبل خمس سنوات في كوبنهاغن. ونحن نشدد على الحاجة الملحة إلى تحويل قسط كبير من ديون البلدان النامية إلى استثمارات اجتماعية، مثل التعليم والصحة والعمالة وإدارة البيئة وبرامج لصالح أفقر الفئات.

وتؤمن حكومة الرئيس غوستافو نوبو إيمانا قويا بأن مجرد النمو الاقتصادي ليس كافيا لضمان التنمية الإنسانية. ونعتقد أن سياسة النمو الاقتصادي يجب أن ترتبط ارتباطا لا انفصام له بسياسة التنمية الاجتماعية. ولهذا فإننا بعد خمسة أشهر فقط في السلطة أعددنا خطة للطوارئ الاجتماعية تشمل مليون امرأة ومليوني عامل ونصف مليون من المتقاعدين. ونعتزم الوصول إلى مليوني طفل يعانون من سوء التغذية والفقر. فالتحدي الذي يواجهنا هو أن نحمي رأسمالنا البشري. وبشروعنا في تنفيذ هذه الخطة، تلقينا توا الدعم من برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات أخرى، نتوجه إليها بالشكر.

وقد تعهدت حكومة إكوادور بالتزام أمام الأمة أود أن أؤكد عليه اليوم في هذه الجلسة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. إننا سنزيد الاستثمار الاجتماعي بقدر كبير عما كان عليه في السنوات الخمس الماضية. وسنشرع في تنفيذ خطة وطنية للعمالة الناشئة. وسنسارع بالإصلاح الضريبي كآلية عاجلة لإعادة توزيع الثروة. وسنكافح الفساد الذي ظل يمثل وباء وبيلا في بلدنا. وسنعزز الجبهة الاجتماعية. وسنشجع تنظيم الفقراء، الذي يمثل الأساس لنجاح خطتنا. وسندعو إلى حوار وطني واسع يتيح لنا استبدال خدمة المصلحة الخاصة بسياسات طويلة الأجل. وفي نهاية المطاف، سنرفع لواء العدالة. نعم، إن العدالة هي أكثر ما تحتاجه إكوادور والعالم.

وليس من الإنصاف أن تواصل بلداننا الاستدانة من أجل تسديد ديونها. وليس من الإنصاف أن تبلّل بالدموع وسائد ملايين الأمهات والآباء في أثناء الليل لأنهم لا يعرفون كيف سيطعمون أطفالهم في اليوم التالي. وليس من الإنصاف أن نخصص نسبة ٨١ في المائة من دخلنا العام لخدمة الدَين – أي نسبة ٨١ في المائة من دخلنا لتسديد الديون. وليس من الإنصاف أن نفتقر إلى الموارد الكافية لتنفيذ برامج تخفيض مستوى الفقر.

إننا نرفع صوتنا في هذا المحفل العالمي لأننا مقتنعون بأن الرغبة في مكافحة الفقر وفي الكفاح من أجل إعمال العدالة هي رغبة نتشاطرها جميعا في هذه الدورة الاستثنائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة تمام الغول، وزير التنمية الاجتماعية في الأردن.

السيدة الغول (الأردن): يسعدني في بداية كلمتي أن أنقل لكم جميعا تحيات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين وتمنياته لاجتماعاتنا هذه بالنجاح وتحقيق الأهداف المرجوّة. واسمحوا لي أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى حكومة وشعب سويسرا الصديق لاستضافة هذه الاجتماعات، ولمنظمة الأمم المتحدة جهودها الخيِّرة وتوفير هذا الإطار المتميز للحوار والتقارب بين الأمم.

لقد انقضت خمس سنوات منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. وها نحن اليوم نجتمع في دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة

لاستعراض وتقييم التقدم الذي تم إحرازه والعقبات التي حالت دون التنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل، وبحث الإجراءات والمبادرات الجديدة بشأن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة.

وأود أن أستعرض باختصار ما قامت به المملكة الأردنية الهاشمية لتنفيذ التزامات قمة كوبنهاغن. لقد تم وضع خطة وطنية لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر كوبنهاغن شاركت فيها مختلف الجهات المعنية بالتنمية الاجتماعية في المملكة.

أولا، فيما يتعلق بمحور القضاء على الفقر، فقد تضمنت الخطة سياسات وبرامج تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر. وفي نفس الوقت تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع ودعم الأسرة وتطوير أوضاع المرأة الأردنية وتعزيز دورها في التنمية بإتاحة الفرص المتكافئة لها في مختلف المناحي وتفعيل مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أما المحور المتعلِّق بتوسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة فتهدف السياسات إلى توفير فرص التعليم والتدريب للعاملين، وتحسين فرص العمل وحماية العمال، وزيادة طرق ووسائل مساعدة الفئات ذات الاحتياجات الخاصة من النساء والشباب والمعوقين.

أما السياسات الخاصة بمحور تحقيق الاندماج والتكامل الاجتماعي فقد وضعت برامج لحماية الأسرة بكافة أعضائها إلى جانب إيلاء أهمية للأسر المفككة وتأهيل المعوقين ودمجهم في المجتمع المحلي. وتأتي هذه الخطة الوطنية الشاملة مكملة للجهود التي تقوم بها الحكومة في توفير التعليم والخدمات الصحية والعلاجية لكافة السكان في الأردن. وتقوم الخطة كذلك بالعمل على تبني برامج حزمة الأمان الاجتماعي لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة. كما توفر القروض للمشاريع الصغيرة المنتجة لخلق الاعتماد على النفس. ومما يجدر الإشارة إليه أن تنفيذ هذه الخطة يتم بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني التي تلعب دورا هاما في رصد جهود الحكومة في التنمية الاجتماعية. فمبدأ التكافل الاجتماعي في الأردن والحمد الله قوي وملحوظ إلى جانب إبقاء حوار مفتوح مع جميع السلطات والهيئات لترسيخ مفهوم الديمقراطية وحرية التعبير.

وبالرغم مما حققه الأردن من إنجازات في مجال التنمية الاجتماعية فما زال هناك الكثير للقيام به للوصول إلى مستوى معيشة أفضل لجميع فئات المجتمع بما فيهم اللاجئون الذين جاءوا إلى الأردن عبر ثلاث هجرات قسرية خلال الخمسين سنة الماضية والذين تستمر الحكومة الأردنية في تقديم الخدمات اللازمة لهم رغم محدودية الموارد.

إن الأردن الذي يؤمن بأنه جزء من هذا العالم قد ترجم إيمانه إلى انفتاح وتحرير للاقتصاد وإعادة هيكلته لينسجم مع متطلبات الانفتاح والعولمة. ولكن هذا الإصلاح كان له ثمن غال انعكس سلبيا على التنمية الاجتماعية. فحجم مديونية الأردن الخارجية كبيرة ويقف عائقا في وجه التنمية لأن الموارد التي يجب أن ترصد لتساهم في التنمية توجّه لسداد القروض وفوائدها. كما أن تحرير التجارة الدولية وتخفيض معدلات التعرفة الجمركية وتحفيز البيئة الاستثمارية وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية لم تبرز فوائدها بعد. فالعوائق الفنية والإدارية وشروط قواعد المنشأ التي تشترطها الدول المتقدمة تجعل إمكانية وصول البضائع إلى أسواق الدول الصناعية الغنية أمرا شبه مستحيل. وهذه ليست مشكلة الأردن وحده بل هي مشكلة العديد من الدول النامية.

إن العولمة والانفتاح الدولي وسهولة الاتصالات التي جعلت العالم وحسب التعبير الشائع قرية صغيرة يتوقع أن تعود فوائدها على الجميع لم يتحقق على أرض الواقع. بل

زادت الهوّة بين الذين يملكون والذين لا يملكون سواء كان ذلك في المال أو المعلومات أو التكنولوجيا. وعلينا أن نتذكر أنه إذا لم تصل مكاسب التنمية والرخاء للجميع فإن الأذى في النهاية سيصيب الجميع. فالهزّة المالية التي أصابت بعض دول جنوب شرقي آسيا قبل فترة خلقت موجة من الذعر والهلع في العالم بكامله. ولنعتبرها ناقوس تحذير لنا جميعا ينبِّهنا إلى ضرورة وضع مبادرات متعددة الأطراف وللتوصل إلى فهم أفضل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للعولمة وتسخيرها لمصلحة الجميع وليس لفئة على حساب بقية الفئات.

وخلاصة القول إن الدول منفردة لن تستطيع تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة في ظل العولمة إلا إذا كان هناك تعاون وتكافل على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي خصوصا إذا كنا نتحدث عن تحوُّل العالم إلى قرية صغيرة. فمن باب أولى أن نتعامل كأفراد قرية يحرص بعضهم على مصالح البعض، ويتعاملون كمجموعة واحدة. وبغير هذا التوجه يبقى الحديث عن تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة مجرد رفاه فكري. ونحن لسنا بحاجة إلى مناظرات ومداولات بقدر ما نحن بحاجة إلى برامج عملية تترجم التزامات قمة كوبنهاغن إلى واقع عملي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إليزابيث سيكل، وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأجيال في النمسا.

السيدة سيكل (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تهنئة رئيس الجمعية العامة على انتخابه.

تتبين من استعراض وتقييم السنوات الخمس الماضية صورة غامضة للتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالأهداف المرسومة في كوبنهاغن عام ١٩٩٥. ورغم التقدم الكبير الذي أحرزته بعض البلدان، لا يزال هناك عجز كلي ضخم في الوفاء بأهداف كوبنهاغن. واثنان من أهم منجزات مؤتمر قمة كوبنهاغن هما التأكيد على التنمية الاجتماعية بوصفها إحدى الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، ووضع الأفراد في محور صنع السياسات. والآن، بعد خمس سنوات من عقد مؤتمر قمة كوبنهاغن، ندرك مدى الجهد الذي لا نزال نحتاج إليه إلى أن يحل التضامن محل الإجحاف، على حد قول الأمين العام في تقريره الممتاز المقدم إلى الدورة الاستثنائية.

وفي مكافحتنا للفقر، نحتاج إلى تحسين فرص المشاركة الاجتماعية والقضاء على الإجحاف. ويتطلب القضاء على أشكال الإجحاف تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، وفي هذا الصدد يتعين إيلاء اهتمام خاص بأكثر فئات المجتمع ضعفا. والنمسا، مع الدول التي تشاركها في الاتحاد الأوروبي، تعمل حاليا على تحديث نظام الحماية الاجتماعية فيها.

وعند هذه النقطة، أود أن أؤكد أن النمسا تؤيد تأييدا تاما البيان الصادر عن الرئاسة البرتغالية لمجلس أوروبا باسم الاتحاد الأوروبي.

ويجب أن تقاس سياسات التكامل الناجحة وفق درجة الحماية الاجتماعية المتاحة للمرأة، والصغار، والمسنين، والمعوقين، ودرجة إدماجهم في سوق العمل. ويجب منح الحقوق الاجتماعية الأساسية دون تمييز على أساس الأصل أو الجنس. ويجب أن تشمل هذه الحقوق إمكانية الوصول إلى التعليم والتدريب، وإلى سوق العمل، والرعاية الصحية، والسكن المناسب، ومراكز رعاية الأطفال والمسنين. وهذا تحد خاص لصانعي السياسات على جميع المستويات.

ولا يقبل أن تهدد بالفعل مجموعات معينة من الأفراد بالتهميش الاجتماعي في سن مبكر. وفي هذا الصدد، فإن الصلة بين الافتقار إلى التعليم أو عدم كفايته، فضلا عن

التدريب، ونقص الفرص التي يتيحها المجتمع، يحتمل أن تصبح أكثر وضوحا في المستقبل. وهدف كفالة التدريب الكافي للصغار كافة، وهدف إتاحة فرصة ثانية للصغار من المحرومين عن طريق اتخاذ تدابير داعمة مثل التعليم غير النظامي والتدريب، سيصبحان على نحو متزايد شاغلا وتحديا رئيسيين لصانعي السياسات.

ويجب توفير إمكانية الوصول إلى العمالة المربحة لجميع البالغين القادرين على العمل عن طريق التعلُّم مدى الحياة، بما في ذلك إعادة التدريب المهني. ويجب تمكين المسنين من المشاركة في الحياة الاجتماعية طالما يرغبون فيها، بما في ذلك مشاركتهم في الأنشطة الطوعية. وفي هذا الصدد نتطلع إلى نتائج السنة الدولية للمتطوعين.

ويشرفني القول بأن النمسا بلد يحظى بمستوى منخفض جدا للبطالة بين الشباب. كما أن الشبكة الاجتماعية للمسنين محكمة جدا. إلا أنه يتعين علينا أن نواصل العمل بحساسية كبيرة صوب التوفيق بين المصالح المتضاربة للجيلين. وتجري الآن مناقشة حارة في النمسا بشأن كيفية تأمين نظام المعاشات التقاعدية في الأجل الطويل. وألتزم شخصيا بمفهوم إصلاحي سيقنع جيلنا الأصغر سنا بثبات واستدامة نظام معاشاتنا التقاعدية.

ويرتبط الضمان الاجتماعي بالنسبة للأسرة ارتباطا وثيقا بالدعم الذي تتلقاه من الحكومة أثناء مرور أطفالها بفترة الرضاعة. وفضلا عن ذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن تصبح ظروف سوق العمل أكثر مواءمة للأسرة. فتمكِّن الأمهات والآباء من الجمع بين قطاعي الحياة والاستمتاع بهما. وبالتالي، ستتيح حكومة النمسا للوالدين حرية الاختيار الحقيقية عن طريق تقديم إعانة لرعاية الطفل بوصفها إطارا كافيا يمكِّن من التوصل في نفس الوقت إلى حياة أسرية ومهنية مرضية.

وتشكل المشاركة والتضامن ركيزتين هامتين في التزامات كوبنهاغن. والتضامن على الصعيد الوطني، من خلال المشاركة في الحكم الذي يتميز بالشفافية والديمقراطية، يجب أن يضاهيه تضامن عبر الحدود. وفي السنين الـ ٤٥ الماضية أتاحت النمسا، وعدد سكانها ٨ ملايين نسمة، ملجأ مؤقتا لأكثر من مليوني لاجئ، ومنحت ٦٥٠ ألف نسمة حقا دائما في البقاء في البلاد. ومقارنة بعدد السكان، فإن هذا أكثر مما يحدث في أي بلد آخر من بلدان الاتحاد الأوروبي. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك، أنه في إطار مبادرة إنسانية تدعى جار في احتياج، منح سكان النمسا مبلغا إجماليا قدره ١٢٠ مليون دولار، غير خاضع للإعفاء الضريبي، لضحايا الحرب في يوغوسلافيا السابقة.

في ظل هذه الخلفية، ترحب النمسا بتوسيع الاتحاد الأوروبي، مما يتيح الفرصة لإرساء السلام والديمقراطية في أوروبا. ولكننا نتطلع أيضا إلى ما وراء حدود أوروبا. فالنمسا تلتزم بهدف التنمية الدولية، وهو تخفيض عدد مَن يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. إن مكافحة الفقر تتصدر أولويات التعاون الإنمائي للنمسا. ونحن مقتنعون بأن مكافحة الفقر ضرورية وممكنة. فهي ضرورية لأن النمو الاقتصادي، والآثار الناتجة عنه التي نعقد عليها آمالا كبيرة، لا يكفيان عادة للارتقاء بالفقراء فوق خط الفقر بسرعة أو على نحو لا رجعة عنه. ولهذا، تكون التدابير الهادفة، التي تصل مباشرة إلى هؤلاء الأفراد، لازمة للإسهام في تمكينهم.

وثانيا، فإن مكافحة الفقر ممكنة. ووسائل واستراتيجيات المكافحة الناجحة ضد الفقر متوفرة، وإذا استخدمت على نحو سليم، فإنها ستؤدي إلى النتائج الإيجابية المتوقعة. والمنفعة الإضافية للكفاح المنتظم ضد الفقر هي أنه سيكون له أثر مانع بالنسبة للصراعات التي تتسم بالعنف، وتدفقات اللاجئين، والهجرة. وفي نفس الوقت، فإن التكلفة

المرتبطة بذلك، التي يتحملها المجتمع الدولي، ستنخفض انخفاضا كبيرا. وتنتهج النمسا استراتيجية شاملة تهدف إلى استئصال الأسباب الجذرية للفقر والتخلف، امتثالا لاتفاقات تخفيف عبء الديون ذات الصلة.

ومن المنظور النمساوي، تعتمد فعالية كافة التدابير إلى حد كبير على تعاون المانحين واتساق التدابير المتخذة، فضلا عن تنفيذ مبدأ الملكية والشراكة. ويتعين أن تتخذ الحكومات والشعوب في البلدان النامية القرارات المتعلقة بخطى عملية التنمية وتوجهها، حيث لن تتسم التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر بالفعالية إلا إذا قام الشعب المتأثر بهما ومنظماته بإدارتهما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة بارعة القدس، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية العربية السورية.

السيدة القدس (الجمهورية العربية السورية): في خضم الأسى والحزن الذي عمّ الجمهورية العربية السورية بوفاة زعيمها القائد العظيم حافظ الأسد جئنا لنشارك في أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة تحت عنوان ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة''.

وفي هذه المناسبة، لا بد لنا من شكر جميع من واسانا في مصابنا الجلل وأخص بالذكر الجمعية العامة للأمم المتحدة ممثلة بأمينها العام السيد كوفي عنان وجميع أعضائها.

اسمحوا لي بداية أن أنقل إليكم تحيات حكومة الجمهورية العربية السورية وأمنياتها الصادقة بأن تكلل اجتماعات هذه الدورة بالنجاح المأمول الذي يساعد على تحقيق الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها في أعمال هذه الدورة.

فبعد خمس سنوات من انعقاد المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، نلتقي اليوم في جنيف لنقوّم أداءنا ونستعرض معا الخطط التي وضعناها ومحاولاتنا لتبديد ما اكتسح العالم في هذه السنوات الأخيرة من خوف وفقر وعدم طمأنينة واستقرار لما مر به العالم من أحداث. فإذا كانت أهداف هذا المؤتمر تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة، فإننا في سورية انطلقنا في معالجة موضوع التنمية من الإنسان الذي هو غاية الحياة ومنطلقها، ومن عدد من المبادئ الأساسية، أهمها: تبني السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة؛ وتكييف السياسات التنموية مع خصوصيات ومتطلبات المرحلة التنموية ومع المتغيرات الإقليمية والدولية؛ وتوظيف مختلف عوامل الإنتاج، وتسريع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال منهج التعددية الاقتصادية؛ وتطوير القدرات الذاتية التكنولوجية والبحث العلمي. واستنادا إلى ذلك، فقد تركزت خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية على تنمية الموارد ورفع مستوى الإنسان المادي والاجتماعي والثقافي والصحي، باعتباره أداة التنمية وغايتها ووسيلتها.

وفي مجال مكافحة الفقر والقضاء عليه فقد اعتمدت الحكومة السورية عددا من السياسات والبرامج الوطنية الاقتصادية والاجتماعية التي ركزت على زجّ جميع الموارد والطاقات لاستغلالها اقتصاديا واستكمال تطوير القطاعين الزراعي والصناعي؛ وتحديث النقل ونظام الاتصالات وتقديم الدعم لصغار المنتجين؛ ودعم المواد الغذائية الأساسية لحماية فئات الشعب الأقل دخلا، كما ركزت الحكومة على توفير الخدمات الصحية والتعليم المجاني بمختلف مراحله لجميع المواطنين. كما عملت على تقديم مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية للأسر الفقيرة والفئات المستضعفة في المجتمع من معوقين وأيتام ومسنين وغيرهم، وبالتعاون مع الهيئات غير الحكومية. كما تم وضع مشروع خطة وطنية للارتقاء

بمستوى التغذية والقضاء على الجوع. وتنظيم العديد من ورشات العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الحد من الفقر. كما تم إقرار مسودة مشروع لإعداد دراسة ميدانية شاملة حول تحديد خط الفقر في سورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أما فيما يتعلق بالعمل والقوة العاملة فقد نص الدستور السوري على إتاحة فرص العمل لجميع المواطنين. وعملت الحكومة على تنظيم علاقات العمل والعمال من خلال إصدار العديد من القوانين التي تحمي العمال. كما وضعت أحكاما تتعلق بتشغيل النساء والأحداث. ونصَّت القوانين النافذة على أن تعامل المرأة بشكل متساو مع الرجل دون تمييز. وتكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين ومنهم المعوقون.

وفي مجال العمال المهاجرين واللاجئين، تقوم الحكومة بتأمين الأعمال اللازمة للاجئين الفلسطينيين واعتبارهم بحكم العمال السوريين. ويعامل العمال العرب الوافدون معاملة المواطنين السوريين. كما يعامل العمال الأجانب بمبدأ المعاملة بالمثل. وقد عملت الحكومة في سياستها الاجتماعية على دعم نمو الاستخدام وتسهيل وصول الناس إلى فرص العمل المنتجة من خلال الاستثمار في نظم التعليم والتدريب، حيث ركزت السياسة التربوية على ديمقراطية التعليم لأبناء المواطنين من الذكور والإناث، والتعليم الإلزامي حتى المرحلة الابتدائية، والربط بين التربية والتنمية ومحو الأمية، والتوسع في ميزانية الدولة المخصصة للتربية والتعليم. وتزايد الاهتمام بالتأهيل والتدريب، وإقامة المراكز المتخصصة التي تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الاختصاصات التعليمية والمهارات الفنية كمًّا ونوعا لتوفير الأطر المؤهلة لمواجهة المهام والأعباء الجديدة والتلاؤم معها.

وقد عملت القيادة السياسية في سورية على تعزيز قدرة المرأة على زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي ودعم دورها الإنتاجي. وأُسست لجنة سيدات الأعمال الصناعيات في منتصف عام ١٩٩٩ لتنظيم جهود المرأة وتفعيل دورها في التنمية الصناعية. وحققت المرأة العربية السورية باستمرار حضورا متميزا في مواقع السلطة واتخاذ القرار.

أما فيما يتعلق بالتكافل الاجتماعي فقد ركَّز الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية على ترسيخ مفهوم التكافل الاجتماعي. ولم يميز بين المواطنين من حيث الجنس والدين واللغة والعقيدة، حيث أشار إلى أن المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات. وأعطت سورية اهتماما خاصا للأسرة باعتبارها نواة المجتمع الأساسية. وتواصل الدولة جهودها المبذولة لحماية الأسرة.

وتم إيلاء موضوع المعوقين اهتماما كبيرا. كما تم إحداث العديد من المعاهد والمدارس والمراكز التي تهتم برعاية وتعليم وتأهيل المعوقين على مختلف فئاتهم. ونصَّت الأحكام النافذة على أن تبلغ نسبة المعوقين من العاملين في الجهات العامة التابعة للدولة إلى أربعة في المائة؛ ويجري السعي الآن إلى رفعها إلى ٦ في المائة من مجموع العاملين.

كما تم إيلاء موضوع رعاية المسنين الاهتمام اللازم من خلال وضع خطة وطنية لتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية للمسنين، وإقامة المؤسسات اللازمة لرعايتهم وتحسين صحتهم. كما أولت الحكومة اهتماما خاصا بقطاع الإسكان من أجل تأمين السكن اللائق للأسرة، الذي يوفر لها الأمن والاستقرار، باعتبار أن المسكن من الحاجات الأساسية للإنسان، من خلال تشجيع القطاعات السكنية، ودعم السكن التعاوني، وتقديم الدعم المالي عن طريق تقديم منح التسهيلات المصرفية، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تصميم وتنفيذ المشاريع السكانية، فضلا عن

إصدار سلسلة من التشريعات لتسهيل مهمة القطاع العام في عملية البناء.

كما عملت الحكومة على توفير التغطية الشاملة للسكان بالخدمات الصحية الأساسية في إطار مفهوم الرعاية الصحية الأولية. وأولوية التغطية للفئات الأكثر تعرضا للخطر كالأمهات والأطفال. وفي مجال النازحين والمهاجرين واللاجئين، فقد عانت سورية الكثير من جراء الاحتلال الأجنبي والذي يشكل عائقا أساسيا أمام التمتع بحقوق الإنسان الأساسية. ويعاني المواطنون والمرأة السورية بشكل خاص في الجولان المحتل معاناة شديدة من سياسات القمع التي يتعرضون لها على أيدي جنود الاحتلال الإسرائيلي.

وقد أكدت سورية في أكثر من محفل أن إقامة السلام العادل والشامل، وتحقيق الاستقرار في المنطقة شرط أساسي وضروري لتحقيق التنمية والمساواة بما يكفل إزالة جميع أنواع المعاناة التي ترزح تحتها المرأة العربية السورية في الجولان والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

ولكن إسرائيل، التي تزعم أمام العالم أنها تعمل من أجل السلام في الشرق الأوسط، ترفض الالتزام بمرجعية مؤتمر مدريد المبنية على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهي القرارات والمبادئ التي لا يمكن من دونها تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

إن سورية تؤكد مجددا أن خيارها الاستراتيجي هو السلام العادل والشامل الذي يجب أن يكون خيارا لإسرائيل أيضا، آخذين بعين الاعتبار أن سورية لن تتخلى عن ذرة واحدة من ترابها الوطني. ونحن نحث المجتمع الدولي من على هذا المنبر الهام، على مساندة سورية لإنهاء هذا الاحتلال وانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وهي القرارات التي تنص على إعادة الأراضي المحتلة إلى سورية، بما يكفل عودة المواطنين السوريين إلى أراضيهم واستعادة ممتلكاتهم، واستثمار الموارد الطبيعية المتاحة، بما يوفر الأسس الموضوعية لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة غراسييلا فرنانديز ميخيدي، وزيرة التنمية الاجتماعية في الأرجنتين.

السيدة فرنانديز ميخيدي (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): إن فترة التسعينات ستظل محفورة في الذاكرة الجماعية للشعب الأرجنتيني على أنها العقد ذي الشقين. فبينما فتحت الإصلاحات الهيكلية أبواب اقتصادنا أمام العالم وساعدت بذلك في تحسين إنتاجيته، فإن النهج المتبع في تحقيق هذه الإصلاحات لم يؤد إلا إلى توسيع الهوة الاجتماعية إلى مستوى غير مسبوق. ويعتبر تضييق تلك الهوة الهدف الأساسي للحكومة الجديدة، برئاسة السيد فرناندو دي لا روا، الذي تم انتخابه مؤخرا. ويتركز عمل الحكومة الوطنية لتحقيق هذا الهدف على تعزيز المهارات المؤسسية للهيئات الخاصة والعامة المعنية بالتنمية الاجتماعية.

ولهذه الغاية، أُنشئت وزارة التنمية الاجتماعية والبيئة في نفس اليوم الذي تبوأت فيه الحكومة الجديدة المنتخبة السلطة في البلاد. وكان هذا القرار خطوة أولى في استراتيجية تعتبر السياسات الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من التدابير الرامية لتأمين التمتع الكامل بمزايا المواطنة لسكان البلاد كافة. وتنبثق الحاجة لإدماج السياسات الاجتماعية عن تقييم لحالة التشتت التي اتسمت بها هذه السياسات خلال التسعينات: فذات يوم، كان يطبَّق في بلادي ٦٦ برنامجا اجتماعيا في وزارات وطنية مختلفة. ولكن هذا

التشتت لم يكن له أي أثر إيجابي على الإطلاق فيما يتعلق بالفعالية أو الشفافية في السياسات الاجتماعية. وتتمثل مفاتيح استراتيجيتنا في إدماج البرامج، وإنشاء سجل موحد للمستفيدين وإيجاد توافق سياسي عام يغطي الحكومات الإقليمية كافة، بصرف النظر عن الحزب الذي تنتمي إليه. هذا هو النهج الذي اعتمدته الأرجنتين لمواجهة الحالة الاجتماعية الخطيرة التي تواجهها البلاد اليوم. ونحن على ثقة بأن ذلك سيهيئ ظروفا جديدة للاستفادة الفعالة من الموارد التي تأتي من المنظمات الدولية، التي يعتبر إسهامها وتعاونها ضروريا بالنسبة للأرجنتين في أيامنا هذه.

فإلى جانب الاستبعاد الاجتماعي، وما يعرف بالفقر الهيكلي، وكما هو الحال في بلدان أخرى، تطور نوع جديد من الفقر في شكل ظاهرة اجتماعية، تؤثر على أسر الطبقة المتوسطة التي كانت تعتمد في معيشتها على عمل ثابت جيد الدخل قبل أن تتركها التغيرات الاقتصادية الحادة والمفاجئة على حافة البقاء. إلا أن هذه المشكلة، التي لم تحتل مكانا مهما في جدول أعمال السياسة الاجتماعية خلال التسعينيات، عولجت من خلال إدماج البرامج الإنمائية المحلية. وهدفنا هو إعادة الإدماج الإنتاجي الكامل لذلك القطاع، يدعمه التمكين الذاتي.

في الأرجنتين، يوجد أكثر من مليوني شخص يعيشون في فقر – أي أنهم ينتمون إلى أسر لا يتجاوز الدخل الشهري للفرد فيها ٦٧ دولارا. ولا يعد استمرار هذه الحالة وتواترها مع مرور الوقت أمرا غير مقبول من الناحية الأخلاقية فحسب، بل إنه يشكل تهديدا خطيرا للوفاق الاجتماعي العام. ولمعالجة هذه المشكلة الخطيرة، تزمع الحكومة الجديدة على إنفاذ أهم برامجها للتنمية الاجتماعية على الإطلاق: الخطة المتكاملة لمكافحة الاستبعاد.

ويهدف هذا البرنامج للوصول إلى ٠٠٠ ٤٥٥ أسرة تعيش في ظل الظروف التي شرحتها آنفا. وينصَّب الهدف الرئيسي للبرنامج على الإسهام في الخروج من الحلقة المفرغة التي يتوالد فيها الفقر المدقع ذاتيا؛ وسيتحقق ذلك من خلال الحيلولة دون تكرار أبناء هذه الأسر الذين يفتقرون إلى التغذية والرعاية الصحية والتعليم لنفس الظروف الفقيرة التي نشأوا فيها، عندما يبدأون في تكوين أسرهم الجديدة. وسيشارك في تنفيذ هذه الخطة وزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية والبيئة، وتشترك هذه الوزارات معا في تقديم المنح الدراسية، وخدمات الرعاية الصحية الأولية والغذاء الضروري لنمو الأطفال. ولأن حكومة بلادي حكومة اتحادية، اسمحوا لي أن أكرر أنه لا بد للحكومات الوطنية والإقليمية والبلدية أن تعمل معا. والأساس الأولي للخطة يتمثل في كفالة أن تتحمل الأسرة ذاتها مسؤولية النضال من أجل التغلب على الفقر؛ وستستمر كل أسرة في الاستفادة من هذا البرنامج ما دامت تحترم التزاماتها من حيث توفير الرعاية الصحية والتغذية لكل أفرادها وضمان انتظام الأطفال والمراهقين في الدراسة.

ويبدأ تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة في شهر تموز/يوليه من العام الحالي، وستتيح لنا تقييم منهجية التنفيذ بصورة تضمن تحقيق الأهداف المتوخاة للبرنامج لصالح كافة الأشخاص المستهدفين. وإن مجرد تعاون ثلاث وزارات ملتزمة بعملية التنمية الاجتماعية، في هذا المجال، إنما يمثل إبداعا مؤسسيا هاما في بلادنا؛ وكان هذا التعاون قد اقتُرح مرات عدة في الماضي إلا أنه لم يتحقق بالكامل من قبل.

وبينما يجري تنفيذ هذه الإبداعات الاستراتيجية، فإننا لن نتوقف يوما واحدا عن تقديم العون للأسر المحتاجة أو نغفل عن واجباتنا إذا وقعت أي حالات طوارئ اجتماعية أو مناخية. وسوف نؤدي المهام التي يتطلبها أي من هذه الحالات، مع مواصلة العمل في نفس الوقت على

بناء أمة من المواطنين الأحرار الذين يستشعرون المسؤولية، مع تحقيق الإنتاجية المتزايدة والعمالة للجميع، بحيث تنتفي الحاجة إلى الإعانات الحكومية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد عبد الوهاب محمد الوزان، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير التجارة والصناعة في الكويت.

السيد الوزان (الكويت): يطيب لي أن أنقل لكم تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، حفظه الله ورعاه. ويشرفني أن أنوب عن سموه في إلقاء كلمة الكويت أمام هذا الجمع الموقر.

سيدي الرئيس، يسعدني أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم مسؤولية رئاسة هذه الدورة الهامة، مطمئنا لقدرتكم وكفاءتكم في إدارة وقيادة جلساتها واجتماعاتها للخروج بأفضل النتائج. ويشرفني أن أسجل كل الشكر والتقدير والامتنان لرئيس حكومة وشعب سويسرا الصديقة لاستضافتها لهذه الدورة.

لقد كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة في كوبنهاغن في آذار/مارس عام ١٩٩٥، نقطة تحول هامة في عملية تعزيز التزامات الدول والحكومات بالتنمية الاجتماعية، والذي أكد على ضرورة اعتماد استراتيجيات محلية في كل دولة لتحسين الحالة الإنسانية لشعبها. وكانت مجمل مواضيعه الأساسية تهدف إلى القضاء على الفقر والبطالة وتحقيق العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي والسعي إلى مجتمعات يسودها الأمن والاستقرار والعدل.

وإن تجاوب الدول ومحاولاتها وسعيها نحو التنمية الاجتماعية خلال هذه الفترة وحضورها معنا هذا اليوم في هذا اللقاء لهو دليل على الرغبة في تحسين الظروف الاجتماعية لشعوبها من خلال السياسة الاجتماعية التي تتبعها والتي لا يمكن أن تكون بمعزل عن استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة. فالتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية يكملان بعضهما بعضا.

إن قضية التنمية من جميع جوانبها في مقدمة القضايا التي حظيت باهتمام دولة الكويت. وذلك قبل صدور إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية. وباتت هذه القضية منذ صدور الإعلان حقا أصيلا من حقوق الإنسان. وبذلت الدولة بموجبه جهودا كبيرة لتهيئة الظروف الملائمة لإعمال هذا الحق.

وإن دولة الكويت تسعى حاليا إلى تغيير وتحديث قوانينها بما يتلاءم مع ما ورد في الإعلان. وقد أصدرت بالفعل العديد من القوانين التي تحقق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومنها قوانين حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بحقوق المؤلف، والقوانين المتعلقة بحماية البيئة وتنظيم الاستثمار الأجنبي، وتفعيل دور العمالة الوطنية وقانون رعاية المعاقين، وقانون عام ١٩٩٦ للموافقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن اختيار الكويت عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠١، لهو تتويج مبارك لهذه السياسة الحكيمة.

إن دولة الكويت تدرك أن العولمة سلاح ذو حدين. فبالرغم من أن هناك دولا عدة مؤهلة للاستفادة السريعة من الآثار الإيجابية لهذه العولمة على اقتصادها وبيئتها الاجتماعية، فإن هناك آثارا تنعكس سلبا من الناحية الاجتماعية على كثير من الدول، وخاصة الدول الفقيرة والأقل قدرة على مواكبة الدخول في العولمة. إضافة إلى نشأة ظواهر اجتماعية مستجدة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، منها تفشي العنف والمخدرات وتجارة السلاح والموارد المحرمة دوليا وغيرها من معوقات التنمية الاجتماعية.

وإننا على قناعة تامة بضرورة وجود آلية جديدة للتعاون والتنسيق الدولي بقيادة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لوضع ضوابط ومحاربة هذه الظواهر الاجتماعية التي تهدد الأمن والاستقرار الدولي والوطني. وليكن هذا ضمن توجهاتنا وقراراتنا من خلال هذه الدورة.

إن الكويت منذ استقلالها تؤمن بأن التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا في وجود تنمية اقتصادية فاعلة. ولهذا فهي مستمرة في مسيرتها وجهودها الرامية إلى دعم مشاريع التنمية في كثير من بلدان العالم، عن طريق القنوات الرسمية، حيث يتراوح حجم تلك المساعدات بين ٤ و ٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي للدولة وهي تتخطى نسبة ٠,٧ في المائة الواردة في الالتزام التاسع في الإعلان.

كما أن المؤسسات الشعبية التي تضم جمعيات النفع العام هي بدورها أيضا تقوم بتقديم المساعدات الخيرية سواء في صور نقدية أو عينية إلى الدول النامية والدول الأخرى، مساهمة منها في مسيرة التنمية الاجتماعية لهذه الدول.

وفي إطار تحقيق دولة الكويت لسياستها الرامية إلى رفع الأعباء عن الدول النامية، فقد أصدرت قانون عام ١٩٩٥ لإسقاط ديون دولة الكويت والفوائد المتراكمة لديونها على بعض الدول النامية. وهذا يؤكد حرص بلادي الشديد على المساهمة وبشكل فعال في رفع مستوى المعيشة في الدول الفقيرة.

وإن إحدى الوسائل لتحقيق مبادئ وأهداف إعلان كوبنهاغن والواردة في البند (ش) من الفقرة ٢٦ من الإعلان، هي

"التشديد على أهمية عودة جميع أسرى الحرب والأشخاص المفقودين في المعارك والرهائن إلى أسرهم، وفقا للاتفاقيات الدولية، بغية تحقيق التنمية الاجتماعية الكاملة".

وفي هذا المقام تود الكويت أن تذكّر الحضور بأنها ما زالت تعاني من وجود الأسرى والمحتجزين من مواطنيها وغيرهم لدى الحكومة العراقية منذ ما يقارب عشر سنوات، دون معرفة مصيرهم. وهذا يتنافى مع القوانين والأعراف الدولية. وإننا نأمل أن يستمر الضغط على العراق لإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين الكويتيين والتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والالتزام بتنفيذ القرارات الدولية بهذا الشأن وندعو الله لكل شعوب الأرض بنعمة الأمن والأمان والاستقرار والطمأنينة وحب الإنسان لأخيه الإنسان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أنتوني ديسورس، وزير التخطيط والتعاون الخارجي لهايتي.

السيد ديسورس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، بصفتي وزير التخطيط والتعاون الخارجي ورئيس الوفد الهايتي، أن أنقل إليكم أطيب تحيات السيد رينيه غارسيا بريفال، رئيس جمهورية هايتي. وأود أيضا أن أهنئ رئيس الجمعية على انتخابه وأن أتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهامه. وأود أن أشكر بالأخص الحكومة السويسرية على ما قدمته من دعم مقدر كثيرا إلى جمهورية هايتي لتمكينها من المشاركة في هذه الدورة وعلى الترحيب الحار الذي لقيناه هنا.

إن الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة تحت عنوان "تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في سياق العولمة"، حلقة أخرى في سلسلة المداولات المستمرة بين البلدان التي ترغب بشدة في المشاركة في مكافحة الفقر أو التي ظلت تدعم ذلك الكفاح

بجدية. وقد نفذت بعض البدلان فعلا خططا للعمل، وهذه الدورة تتضمن تقارير عن عدد من جوانب التقدم التي أحرزتها من خلال خطط عملها، فيما يتعلق بالحكم الرشيد والحماية الاجتماعية. وهي تكشف أيضا عن نطاق التحديات التي تواجهها الدول في اختيار سياساتها الرامية إلى تحقيق توزيع أفضل لثمرات النمو الاقتصادي. وهذا أيضا محفل لتقييم أعمال مختلف البلدان وسياساتها العامة لتحقيق عدالة اجتماعية أوسع.

وبعد مؤتمر قمة كوبنهاغن، ركزت جمهورية هايتي جهودها على النهوض بالبرامج الاجتماعية في البلد بتعزيز الأحكام القائمة بالفعل في إطار برنامج الاستثمار العام الوطني، الذي يعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية، والأمن العام، والتعليم وزيادة الخدمات الصحية، من خلال المراكز الصحية الريفية.

وتستعمل الحكومة إيرادها الضعيف من الضرائب لتحديث النظام الوطني للمستشفيات، وتطوير البنية التحتية التعليمية، وبناء الطرق.

وقد عملت الأزمة المؤسسية في البلاد على شل برنامج الحكومة بسبب عدم التصديق على اتفاقات القروض، ولا سيما الاتفاقات التي تم التفاوض بشأنها مع وكالات التنمية المتعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن احتمالات إعادة إطلاق البرنامج وعودة المؤسسات إلى طبيعتها هي احتمالات جيدة. هذا هو الإطار الذي جرت فيه الانتخابات التشريعية بتاريخ ٢١ أيار/مايو الماضي، بغرض إعادة انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ في الجمهورية، وانتخاب ممثلين وقادة للسلطات الإقليمية. وإجراء الجولة الثانية من الانتخابات محدد بتاريخ ٩ تموز/يوليه.

إن الخطة الاستراتيجية للحكومة بهدف وضع برنامج إنمائي واسع النطاق للمدى البعيد قد تمت مناقشتها باستفاضة في اجتماع المتابعة لمؤتمر قمة كوبنهاغن الذي انعقد في ترينيداد وتوباغو في أيلول/سبتمبر الماضي.

والنتائج الرئيسية التي أحرزت تتعلق بوضع برنامج شامل لتوفير المدارس لجميع الأولاد بين سن ثلاثة و ١٢ عاما؛ وتعزيز وتوسيع البرنامج الوطني الذي يوفر وجبات الغذاء لطلاب المدارس؛ وتوسيع نطاق قاعدة الائتمان للقطاعات الضعيفة في المجتمع، من قبيل المزارعين، والنساء اللواتي يملكن أكشاكا في الشوارع، ورجال الأعمال الصغار؛ وتوسيع نطاق برنامج الائتمان اللامركزي؛ وميكنة الزراعة؛ وتحديث نظام النقل العام.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الإجراءات المنوعة التي اتخذتها الحكومة، فإن استراتيجية مكافحة الفقر لم تسفر بصورة خاصة عن نتائج جيدة نظرا للصعوبات المالية السائدة. والحكومة التي لديها حد أدنى من الائتمان وهي عاقدة العزم على الامتثال لمعايير الميزانية الراسخة، تقدم تضحيات مالية جمة كي لا يؤثر ارتفاع تكاليف المنتجات النفطية على القطاعات الضعيفة من السكان. ويجب إذا أن تتحمل الدولة هذه التكاليف إلى جانب تكاليف التشغيل وخدمة الدين.

وتلتزم الحكومة بمواصلة تنفيذ برنامج مكافحة الفقر. والإجراءات التي أحرزت نتائج مشجعة ستدرس مرة أخرى في المرحلة العملية من استراتيجية التنمية الطويلة الأجل، وهي الاستراتيجية التي وضعت خطوطها العريضة في إطار التقييم المشترك للبلدان، المنفذ بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتزمع الحكومة أن تتخذ الإجراءات الرئيسية التالية في إطار الاستراتيجية الطويلة الأمد: أولا، اعتماد سياسة

اقتصادية تقوم على تهيئة الظروف الضرورية لنمو الاستثمار الخاص، بغرض توسيع نطاق الثروة الوطنية وإيجاد وظائف دائمة وثابتة؛ وثانيا، اعتماد سياسة لامركزية رامية إلى بناء قدرة السلطات المحلية بغية أن تتولى التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في مجتمعاتها المحلية؛ وثالثا، تشجيع السكان المحليين على المشاركة في وضع البرامج والمشاريع؛ ورابعا، اعتماد سياسة للتكامل في برامج المنظمات غير الحكومية.

وينبغي التأكيد على أن تنفيذ هذه الاستراتيجية يرتكز على برنامج وطني لبناء القدرة في مجال الإحصاءات، الأمر الذي يمكننا من جمع قاعدة بيانات يعتمد عليها بغية وضع خريطة للمناطق الفقيرة. وهذه الأداة الأساسية ستمكن الحكومة من تحديد المناطق التي تعاني من الفقر، ومن وضع أولويات بغية اتخاذ إجراءات أفضل تركيزا على الأهداف.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وحكومة الجمهورية، مثلما ذكر الأمين العام في بيانه الافتتاحي للدورة الاستثنائية، يجب أن تستثمر في الشعب حتى تتمكن من القضاء على شبح الفقر إلى الأبد.

ومكافحة الفقر يجب أن تكون مسألة عالمية. فينبغي لجميع البلدان أن تلتزم بذلك الكفاح. ويجب أن تساعد البلدان المتقدمة النمو بلدان العالم الثالث لجني ثمار العولمة، إذ أن العولمة لم تفد حتى الآن سوى عدد قليل من البلدان. ومكافحة الفقر تعني العمل من أجل التغلب على تهميش بلدان العالم الثالث بغية منع المشاكل المتعلقة بالهجرة، والجريمة عبر الوطنية، والعنف الاجتماعي، وهي عقبات تعترض طريق التقدم والحضارة.

والواضح أن جمهورية هايتي عاقدة العزم في فجر الألفية الثالثة، على الانضمام إلى صفوف الدول التي تتصف بالتحديث الاقتصادي وبالديمقراطية. وفي هذا الصدد، فإنها على اقتناع بأنه بغية تحقيق هذين الهدفين، يجب أن تعزز قدرتها الإنمائية عن طريق تحقيق قدر أكبر من التكامل الإقليمي، وعن طريق تطبيق اللامركزية الفعالة لمواردها في إطار من التعاون النشط.

ويؤيد الوفد الهايتي بقوة البيانات التي أدلت بها بعض الوفود فيما يتعلق بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الغنية للمساعدات الإنمائية الرسمية. وبهذه الروح يؤيد وفد هايتي البيان الذي سيدلي به ممثل الفرنكفونية بالنيابة عن البلدان الناطقة بالفرنسية.

ونحن مشاركون في شكل جديد من أشكال التعاون مع جمهورية كوبا في مجال الرعاية الصحية والتدريب الطبي. وهذه التجربة تدل بوضوح على المكاسب الناجمة عن التعاون بين بلدان الجنوب وبعضها البعض. ومع ذلك، فإن هذا النهج قلما يستعمل لأن البلدان الفقيرة لا تستطيع أن تستفيد من الخبرة المتوفرة بدون أن تمتلك الموارد الضرورية. وعليه، فإن جمهورية هايتي تطالب البلدان المانحة بأن تنظر لدى وضع استراتيجياتها، في تمويل برامج التعاون التقني في البلدان الفقيرة بغرض تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية. وهذا شكل آخر من أشكال الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا في مكافحتها للفقر.

وهايتي، وهي أفقر بلد بين البلدان الأمريكية، عاقدة العزم على اغتنام هذه الفرصة التاريخية بشكل قاطع بغية القضاء على شبح الفقر. وهذه الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة بشأن التنمية الاجتماعية هي المحفل المثالي لدعم الخطوات التي اتخذتها بالفعل البلدان أو مجموعات البلدان نحو إعفاء أشد البلدان فقرا، بما في ذلك هايتي، من عب الديون.

فباسم التضامن الدولي، وبالنيابة عن بلدي، يشرفني أن أتقدم إلى الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية

العامة بطلب جمهورية هايتي بأن تلغى ديون جميع البلدان الفقيرة أو تحول إلى استثمارات لدعم البرامج الاجتماعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد روبين شوغاريان، نائب وزير خارجية أرمينيا.

السيد شوغاريان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): فيما نستعرض في السنوات التي مضت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، نجد أنفسنا اليوم على مفترق طرق العولمة وعصر المعلومات الجديد الذي يقصر المسافات الجغرافية، ويتجاوز الحدود، ويستبدل الموارد التقليدية للثروة العالمية.

ومنذ انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن، يعمل مسار التنمية في المجتمع العالمي على إبراز أهمية إعطاء الأولوية العليا في بناء الديمقراطيات في القرن الحادي والعشرين لتحقيق التنمية الاجتماعية ووضع المعايير الكافية لرفاه الجميع.

والنتيجة التي خلص إليها مؤتمر القمة العالمي تركز على الاعتراف بالتنمية الاجتماعية بوصفها أولوية سياسية، حتى ولو كان تحقيق أهداف مؤتمر القمة عملية طويلة الأمد ومعقدة.

وقد أكد مؤتمر القمة من جديد أنه ينبغي أن تكون التنمية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من السياسة الداخلية، وأن تتحمل الحكومات المسؤولية عن جميع البرامج الاقتصادية الوطنية لما تتصف به نتائجها الاجتماعية من أهمية. وقرارات مؤتمر قمة عام ١٩٩٥ حددت المهام العملية والنهج المشتركة لكفالة إحراز المزيد من التقدم الاجتماعي في تحسين ظروف الحياة في جميع أنحاء العالم. وهذه القرارات، على رغم أنها غير ملزمة، تضع المعايير التي تمثل أهداف القرن المقبل لتحقيق تنمية اجتماعية واسعة النطاق.

وبغية تقييم مدى تحقيق أهداف مؤتمر القمة، ينبغي للمرء أن يركز على التقدم المحرز منذ عقد مؤتمر قمة كوبنهاغن. وفي هذا الصدد، توفر هذه الدورة الاستثنائية فرصة ممتازة لتشاطر الخبرات الإيجابية ولدراسة العقبات والصعوبات القائمة. وهي تتيح لنا أيضا استعراض قدرة الدول على التصدي للتحديات الاجتماعية الرئيسية بما فيه الكفاية.

واليوم، من الواضح أن جميع بلدان العالم، المتقدمة النمو، أو النامية، أو التي تمر بمرحلة انتقالية، تتأثر تأثرا كبيرا بالعولمة. فالتخصص، والاستمرار في توسيع الأسواق من خلال التجارة، وتقسيم العمل، وتخصيص الموارد المالية على نحو أكفأ وأكثر تنوعا، سيزيد الإنتاجية بصفة عامة ويرتقي بمستويات المعيشة. ومع ذلك، لا يتمكن أي بلد من الانتفاع بهذا المنحى تلقائيا.

إن المهام الرئيسية التي تواجهها الحكومات هي انتهاج سياسات سليمة للتكيف الهيكلي، لمواجهة التحديات الاجتماعية واغتنام الفرص التي تتيحها العولمة اليوم. والتخطيط والإصلاحات الاقتصادية المحلية جوهرية كالتعاون والتكامل الإقليميين من أجل زيادة المنافع والفرص إلى أقصى حد. ولذلك، يجب أن تكون التحسينات في القطاع الاجتماعي جزءا لا يتجزأ من السياسات والبرامج الاقتصادية الفعالة.

وقد كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية معلما أيضا على طريق المجتمع العالمي صوب النهوض بالتعاون الدولي في مجال التنمية الاجتماعية. ونعتقد أن أنشطة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يجب أن تهتم اهتماما أكبر بالمتطلبات المعينة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمراحل انتقالية لكي تيسر إدماجها في الساحة الاقتصادية العالمية عن طريق التغلب على العقبات التي لا يمكن تحاشيها والتي تلازم مراحل الانتقال.

وبينما تنتقل أرمينيا من نظام شمولي إلى مجتمع ديمقراطي منفتح، يتعين عليها في نفس الوقت أن توطد هياكل الدولة لديها. وعليها، قبل كل شيء، أن تحسن قدراتها الاقتصادية، وأن تضع جدول أعمال اجتماعي جديد، وأن تحسم أيضا صراع كاراباخ. وأصعب ما في ذلك أن على أرمينيا أن تضطلع بكل هذه الأمور في وقت واحد لأنها، في واقع الأمر، مترابطة.

وقد تميزت الفترة الانتقالية في أرمينيا بانهيار التجارة مع وسط أوروبا والجمهوريات السوفياتية السابقة، أعقبها انخفاض شديد في الإنتاج، وارتفاع في معدل التضخم وانخفاض في الدخول والقوة الشرائية. وأدى عدم التوازن في سوق العمل إلى إيجاد ظروف لم يعد متوسط الأجور يضمن حتى أدنى مستوى من الأحوال المعيشية. ولم يعد النظام السوفياتي للسياسة الاجتماعية نظاما صالحا للعمل، إذ لم تكن لديه وسائل توفير شبكة الأمان الاجتماعي للضمانات التي ينص عليها دستور أرمينيا. ووفقا لبعض التقديرات التي تثير الانزعاج، انخفض الحجم الفعلي لسكان أرمينيا خلال السنوات الخمس الماضية. ونتج عن ارتفاع معدل البطالة نزوح السكان، مما أدى إلى تغيرات ديمغرافية.

وكما حدث في البلدان الأخرى في وسط وشرق أوروبا التي تمر اقتصاداتها بفترات انتقال، فقد حدد الطريق إلى اقتصاد السوق في أرمينيا عددا من القضايا الهامة للغاية بالنسبة للحكومة. وقد كانت تلك القضايا نفس القضايا التي جرت دراستها ومناقشتها قبل ذلك في كوبنهاغن عام ١٩٩٥. وأثناء السنوات الخمس الماضية، اضطلعت حكومة أرمينيا بتنفيذ برنامج معقد يهدف إلى تحسين البيئة الاجتماعية في البلد. فأدخلت بعض التغييرات الهيكلية، وأدمج بعض منها ضمن تشريع جديد. وتنظر الحكومة في وضع برنامج للدولة يعنى بالسياسة الاجتماعية وتكون له أهمية كبرى.

وقد بدأ تنفيذ برنامج استراتيجي في البلاد لتخفيض الفقر، تتضمن عناصره تعزيز الأنشطة الاقتصادية، وخفض البطالة، وتحسين النظام الإداري للدولة، وتدعيم حملة مكافحة الفساد، وتحسين الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمعات السكانية الضعيفة اجتماعيا.

ووفقا لمرسوم رئيس الوزراء لعام ١٩٩٦ بشأن تحسين الأوضاع الاجتماعية، اشتركت وزارتا الضمان الاجتماعي والإحصاء في وضع خطة للعمل. وأجريت مجموعة من عمليات المسح استخدمت نتائجها في تحسين نظام الضمان الاجتماعي. وشكلت الحكومة عام ١٩٩٨ لجنة تعنى بمنهج حساب الحد الأدنى لاستهلاك المواد الغذائية. ونتيجة لذلك، جرى استحداث منهج تم استنادا إليه حساب ميزانية الاستهلاك والمواد الغذائية على أساس ربع سنوي. وأدخل عام ١٩٩٩ نظام لعلاوات الأسرة على أساس العمل الذي أنجز. ووضعت وثيقة مرحلية في تاريخ مبكر من هذا العام عن الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر أكدت على الأولويات في مجالي التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر.

إن السياسة المتمثلة في تهيئة جو مؤات للاضطلاع بالمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم في المجتمعات المدنية والريفية، وتنفيذ برامج استثمار شاملة يهدفان إلى تخفيض حدة الفقر. وهذا البرنامج يتوخى أيضا توفير إمكانية الوصول على نحو أعم إلى الخدمات الاجتماعية، وبخاصة في مجالي التعليم والرعاية الصحية. وهذه الأنشطة ستتيح بدورها إمكانيات الوصول الكامل إلى التعليم وتحسين حالة تمويل نظام التعليم. والرعاية الصحية، وبخاصة للأطفال، ستكون جوهرية بالنسبة لتوسيع صفقة خدمات الرعاية الصحية المجانية.

والمجموعات الضعيفة، مثل اللاجئين والمشردين داخليا، تحظى أيضا بأكبر اهتمام من سياسات الحكومة.

فمن عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٣ استقر في أرمينيا حوالي ٣٠٠ ألف لاجئ نتيجة للتطهير العرقي في أذربيجان المجاورة. وعلاوة على ذلك، هناك حوالي ١٧٠ ألفا من المشردين داخليا نتيجة الزلزال والقصف المنتظم من جانب أذربيجان لمناطق الحدود في أرمينيا.

وقد كان لصراع ناغورني كاراباخ أثر سلبي على الحالة الاجتماعية، ليس في أرمينيا فحسب، بل في المنطقة برمتها. وبعكس الحال في أذربيجان، فإن أرمينيا لم تعمل قط على تسييس المشاكل الاجتماعية للاجئين والمشردين داخليا. وقد اتخذت الحكومة، بمساعدة المجتمع الدولي، خطوات جادة لتلبية هذه الاحتياجات.

ويبلغ عدد العاطلين في أرمينيا اليوم حوالي ٢٠٠ ألف نسمة. وإدخال نظام الضمان الاجتماعي سيؤدي إلى تغير نوعي في سياسة الحكومة وانتقالها من اتخاذ الإجراءات البديلة المؤقتة إلى رسم استراتيجية طويلة الأجل لمعالجة قضايا الفقر والبطالة. وهناك برنامج هام آخر تنوي الحكومة الشروع فيه، ألا وهو تشجيع الأشغال العامة، الأمر الذي نتوقع له أن يصبح جزءا هاما من الحملة ضد البطالة. وتشجع الحكومة الدور المتزايد للمنظمات والصناديق الدينية والخيرية وغير الحكومية، وتعمل على التعاون مع عدد كبير منها، بل وتعهد إليهم ببعض مجالات الدعم الاجتماعي.

ومن بين الخطوات الهامة في مجال التنمية الاجتماعية تدريب المتخصصين المناسبين. فلم يكن في الماضي لدى أية جامعة من جامعات أرمينيا شيء من قبيل إدارة للخدمات الاجتماعية. وقبل خمس سنوات تماما، بدأت أقدم مدرسة في أرمينيا، وهي جامعة الدولة في يريفان، في تدريس موضوعات ذات صلة، وفي هذا العام تخرج لدينا أول صف دراسي يحصل طلبته على شهادة دراسية بوصفهم متخصصين في الخدمات الاجتماعية. وهؤلاء الخريجين ذخيرتنا. وهم طلبة درسوا إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل بوصفهما جزءا من مناهجهم الدراسية، ويبدأون حياتهم المهنية بهدف المساعدة على الوفاء بمقررات مؤتمر القمة وتحقيق التنمية الاجتماعية في أرمينيا، وفي المنطقة، وفي العالم بأسره.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد رينو سري، نائب وزير خارجية إيطاليا.

السيد سري (إيطاليا) (تكلم بالإيطالية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): تمثل الخيارات التي طُرحت في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ لحظة هامة في التأمل الدولي في مشاكل التنمية ومناقشتها.

وهناك أفكار تميل إلى اعتبار آليات السوق بمفردها كافية لحل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، أكدت كوبنهاغن مرة أخرى كما أكد ما تلاها من مؤتمرات عالمية عقدتها الأمم المتحدة، على ضرورة إعادة نهج المشاكل الاجتماعية إلى أسس التنمية الاقتصادية: التنمية البشرية، ومكافحة الفقر، والبطالة والعزلة الاجتماعية، وضرورة حماية البيئة وإعادة الإنتاج، وقيام المرأة بدور جديد وحقوق الأطفال.

وبالرغم من أننا بدأنا السير على هذا المسار، ما زلنا في بداية الطريق. وما تزال توجد عقبات وصعوبات كثيرة يتعين التغلب عليها واستراتيجيات يتعين إعادة تصميمها.

أولا وقبل كل شيء، أعتقد بأن الخبرات المكتسبة في السنوات القليلة الماضية توضح أنه لا يمكن تحقيق أهداف معونة التنمية، وتدابير مناهضة الفقر، وتعزيز حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية بفعالية ما لم يتم التعويل على مجموعة كاملة من السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية المستخدمة في العالم بصورة عامة. ويصح هذا بدرجة أكبر إذا اعتبرنا أن عملية التحول إلى العولمة، التي تخلف آثارا كثيرة على حياة

الناس، وتسببت في حركات واحتياجات على نطاق واسع، وإن كانت متناقضة، كانت كما كان عليه الحال في سياتل، على سبيل المثال.

ليس السؤال ما إذا كان يتعين منع عملية العولمة أو وقفها. بيد أن من الواضح الآن أنه يتعين أن يكون هناك تحكم في العمليات التي تنطوي عليها العولمة، كي يتسنى تحقيق المزيد من الاستقرار في النمو الاقتصادي وضمان إيلاء الأولوية للتنمية البشرية والنمو الاجتماعي والمدني في كل المجتمعات المحلية، على حد سواء.

وهذا يعني أنه يتعين إقامة علاقات جديدة على الصعيدين العالمي والإقليمي بين السلطات السياسية – بداية من الأمم المتحدة – وأيضا بين السلطات المالية والنقدية والتجارية. ويتعين إيجاد توازن أكثر تمثيلا وعدلا في القوى، بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ويتعين تحقيق ذلك بقدر أكبر حتى فيما بين البلدان الأقل نموا، التي ما يزال تأثيرها ضئيلا جدا في آليات اتخاذ القرارات.

وفي هذه العملية، يمقدور الوكالات والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة أو المرتبطة بها أن تقوم بدور وذلك بالإلهام والنصح والتنسيق، وهو ما لا يمكن حصره في مجرد النهج التقنية أو البيروقراطية المحضة. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف التي تحددت في مؤتمر كوبنهاغن وفي المؤتمرات التي تلته، لأنها تؤدي إلى خيارات تؤثر في تحقيق نتائج للسياسات والبيانات المرجعية القياسية الاقتصادية والمالية.

ومن الضروري التحرك بصورة عاجلة في هذا الاتجاه. فالأزمات وحالات الطوارئ الإنسانية تعرض للخطر تحركنا على نحو أسرع من قدرتنا نحو الوقاية من تلك الأزمات وحالات الطوارئ أو تجنبها وذلك من خلال الحلول الشجاعة، والموارد الملائمة والروح الابتكارية.

ويكفي التفكير في الجوانب المأساوية التي تنطوي عليها تدفقات الهجرة – على غرار ما كان عليه الحال مؤخرا في دوفر – وفي الظواهر الإجرامية الجديدة المرتبطة بها. ومتابعة لهذا النسق من التفكير، يتعين علينا أن نتصدى للمرحلة الجديدة التي تلوح كبيرة لعملنا. إنها مسؤوليتنا المباشرة. وتعلمنا الخبرة التي اكتسبناها في السنوات القليلة الماضية على الأقل ثلاثة أشياء ضرورية.

أولا، من الضروري بصورة متزايدة التحرك من التعاون الإنمائي المتوخى بصفته خلاصة المشاريع المنفصلة والمستقلة إلى التعاون الذي يستند إلى أهداف واستراتيجيات مشتركة وإجراءات متسقة يمكن أن تصبح نقطة مرجعية تسترشد بها السياسات الوطنية والإقليمية.

وثانيا، من الضروري السعي من أجل دينامية جديدة بين المبادرات الموحدة والمتسقة، التي تتجاوز الممارسات القطاعية بصورة قاصرة، والمركزة والتي ما تزال تعد بصورة محضة ممارسات رفاهية وتشجع المشاركة الجديدة من جانب الشركاء ومجتمعاتهم بطريقة واسعة النطاق ولامركزية. وفي هذا الصدد، تقوم جميع المؤسسات الديمقراطية والأشكال المنظمة للمجتمع المدني بدور جديد. ومن أجل هذه الأسباب قررت إيطاليا، بالتنسيق مع هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، تنظيم حدث خاص خلال يومين لمناقشة التعاون اللامركزي.

وينشأ السبب الثالث عن السببين الآخرين. وفي عالم اليوم، وبسبب العلاقات المترابطة الجديدة الجاري إقامتها وبسبب الإمكانات الجديدة للاتصالات والتكنولوجيات الجديدة، من الأهمية القصوى العمل من أجل إيجاد أشكال جديدة من التلاقي عند نقطة واحدة بل حتى التكامل بين القطاعين الخاص والعام، وبين الأحداث الاقتصادية والاجتماعية، وديناميات الأعمال والمجتمع المحلي وقيم

التضامن أو الشراكة في أهم لحظات الحياة الاجتماعية. وعلى هذا المنوال، من المفيد أيضا التفكير في أشكال جديدة للتعاون الدولي.

وينبغي للاتحاد الأوروبي، بما لديه من إمكانيات هائلة لتكريس الموارد من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية، أن يقدم المساهمة اللازمة لتحقيق الأهداف التي حددت في كوبنهاغن. ومن شأن هذه المساهمة أن تكون حاسمة للثقافة الاجتماعية والسياسية للاتحاد. ونسعى إلى تحقيق تلك الأهداف في إطار عمل مجلس أوروبا.

ونسعى إلى إشراك القطاع الإيطالي للتعاون على هذا المنوال بالعودة من أجل البحث عن طرق لزيادة الموارد من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية ومن خلال إيجاد توازن جديد بين التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف. والأخير يمثل أنسب أداة لتنفيذ الابتكارات الضرورية في سياسات التنمية، شريطة أن يتجنب الروتين الحكومي وأن يشجع على إجراء حوار حقيقي بين جميع أنصار هذه الأفكار.

وبغية تحقيق هذه الغاية، تتعاون إيطاليا بالفعل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات دولية أخرى لتنفيذ برامج العمل الإطارين من أجل التنمية البشرية، أي البرامج التي تنسق بصورة متبادلة في ١٤ بلدا في العالم. وقد خصصنا لسنة ٢٠٠٠ ما يزيد على ١٥٠ مليون دولار لبرامج عمل إطاريك جديدة مصممة خصيصا لتخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الأخرى التي تحددت في كوبنهاغن.

وترغب إيطاليا في تقديم الدعم لهذه الأشكال الجديدة من التعاون، ولذلك، قررنا المشاركة في إطلاقها من خلال تقديم تمويل خاص للصناديق الاستئمانية التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمة العمل الدولية. ونحض الأمين العام بشدة على مواصلة المشاورات وبذل الجهود كي يتسنى للشركاء الآخرين أن يبدأوا مسيرتهم على هذا المسار، إضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وغيرهما من المنظمات والوكالات الدولية.

وفي الختام، أؤكد على أن كل ما ذكرته سيكون له تأثير حقيقي إذا ما أسفرت هذه الدورة الاستثنائية في جنيف والإجراءات التي سوف تنبثق عنها عن تقديم زخم جديد لرفع مستوى وتكامل وحتى تعديل البرامج السياسية والاقتصادية والمالية والتجارية بدءا بتخفيف حدة الديون ومن ثم شطبها. ولا ينبغي النظر إلى شطب الديون بعد الآن بصفته إجراء ''لمرة واحدة''، بل بدلا من ذلك بصفته بداية مرحلة جديدة تمنع زيادة الدين وتوفر قواعد جديدة سليمة ودائمة من أجل التنمية، حتى لتلك البلدان والشعوب التي ظلت حتى الآن، بصورة جزئية أو كلية، على حافة تلك الديون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تاتشو أريما، رئيس وفد اليابان.

السيد أريما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أعرب عن عميق امتناني لجميع الذين شاركوا في الأعمال التحضيرية لهذه الدورة، وهي دورة استثنائية لمناقشة الحالة الراهنة للتنمية الاجتماعية ونحن نواجه القرن الحادي والعشرين.

إن توافق الآراء الذي نشأ عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وهو ''أن يكون البشر محورا للتنمية''، كان له تأثير عميق على جميع الأنشطة التي قمنا بها في هذا المجال الهام من التنمية، غير أن ما يُسمى بالعولمة – بصرف النظر عن منافعها – قد أدت إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء منذ انعقاد مؤتمر القمة. ويجب أن يكون الاهتمام الرئيسي للتدابير التي ننفذها للتصدي لهذه الحالة هو حماية رزق الفرد وكرامته. أي يجب أن ينصب اهتمامنا على أمن

البشر وأن يكون ذلك هو جوهر الأعمال التي نضطلع بها من أجل التنمية الاجتماعية.

واليابان، بوصفها على رأس قائمة مانحي المساعدة الإنمائية الرسمية لمدة تسع سنوات متتالية، تولي أهمية خاصة للحد من الفقر في البلدان النامية. فالجهود التي تبذلها البلدان النامية للحد من الفقر يجب دعمها بالإعفاء من الديون. واليابان ملتزمة بشدة بالإلغاء الكامل لجميع ديون المساعدة الإنمائية الرسمية المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في إطار مبادرة الديون المحسنة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، المتفق عليها في قمة كولونيا، في العام الماضي. فالتعجيل بتنفيذ المبادرة أمر ملح. وفي هذا الصدد، قررت اليابان، في شهر نيسان/أبريل الماضي تمديد الإعفاء المحسَّن من الديون بنسبة تصل إلى ١٠٠ في المائة من الديون غير الرسمية للمساعدة الإنمائية المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، المؤهلة لذلك، ضمن الإطار الدولي، وتقديم مساهمة تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار للصندوق الاستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع للبنك الدولي.

ومن الأمور الهامة، لدى تنفيذ الإعفاء من الديون، ضمان استخدام الموارد المفرج عنها عن طريق الإعفاء، بصورة فعالة، من أجل رفاه شعوب البلدان المدينة. وتعتبر مشاركة المجتمع المدني والأطراف الأخرى المعنية، في هذه العملية، مفيدة، لهذا الغرض. وستنفذ حكومة اليابان التدابير التي تتخذها للإعفاء من الديون، مع الأخذ في الحسبان آراء الأطراف المختلفة، ومنها المنظمات غير الحكومية والعناصر الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني. غير أنه، يجب على البلدان النامية أن تدعم إمكاناتها في مجال إدارة الديون وزيادة قدرتها على الاستفادة، على أحسن وجه، من القروض المتاحة، في الأجل الطويل. وقد نظمت اليابان حلقات دراسية حول إدارة الديون منذ عام ١٩٩٩ بمشاركة البلدان الأفريقية، لهذه الأغراض.

ولا يمكن المغالاة في التشديد على أهمية التعليم الابتدائي والصحة، وتمكين المرأة، في الجهود التي نبذلها للحد من الفقر في البلدان النامية. وتولي اليابان أولوية عالية لتلك المجالات في سياستها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لمنتصف المدة، التي أعلنتها العام الماضي. وستساهم اليابان بنشاط في تعزيز التعليم الأساسي الجيد مع التشديد، بصورة خاصة، على تعليم الفتيات، وفقا لإطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم.

ومن أجل حصر انتشار الأمراض المعدية، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قدمت اليابان مساعدة تبلغ قيمتها نحو ١٠٠ مليون دولار في الفترة ما بين السنتين الماليتين ١٩٩٤ و ١٩٩٨، في إطار مبادرتنا الخاصة المتعلقة بالمسائل العالمية المعنية بالسكان والإيدز.

وساهمنا أيضا بمبلغ ٥.٥ مليون دولار، في السنة المالية ١٩٩٩، للمنظمات الدولية المعنية، في إطار مبادرتنا الخاصة بالمرأة في مجال التنمية.

وتأخذ اليابان بالنهج التشاركي في المساعدة التي تقدمها على الصعيد الشعبي من أجل الحد من الفقر. وقررت اليابان إنشاء صناديق للحد من الفقر في مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي، وساهمت بمبلغ ٩٤ مليون دولار في كل منهما، من أجل دعم جهود المؤسسات المالية الدولية في هذا الصدد.

إن تعزيز التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الإدماج الاجتماعي، له أهمية في حد ذاته. وكذلك كتدبير لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، في الأجل الطويل. وقد نفذت اليابان التعاون في إطار ما نسميه بالشراكة من أجل التنمية الديمقراطية، وذلك اعترافا منها بأهمية الأساس المتين الذي توفره الديمقراطية للحكم الصالح في البلدان النامية. وفي فترة السنوات الخمس التي تبدأ في السنة المالية ١٩٩٤، قبلت

اليابان ٧٦٥ متدربا لمساعدتهم في جهودهم من أجل إرساء الديمقراطية، وقدمت المساعدة الانتخابية في نحو ٤٠ منطقة.

وفي محاولاتنا للتغلب على محنتنا الاقتصادية الراهنة في اليابان، نعطي أولوية لإيجاد العمالة من منظور محوره الإنسان. وبنفس الروح، يركز التعاون الإنمائي لليابان الاهتمام على التدريب المهني، مع التأكيد، بصورة خاصة، على دعم المرأة والقطاعات الضعيفة من المجتمع.

ومنذ عام ١٩٩٧، ما برحت الأزمة الاقتصادية الآسيوية، التي تعهدت اليابان استجابة لها، بتقديم معونة تتجاوز قيمتها ٨٠ بليون دولار، حتى الآن، لمساعدة البلدان الآسيوية تعلمنا دروسا عديدة، منها الدور الهام للحوار الثلاثي بين الحكومة والمنظمات العمالية، ومنظمات أرباب العمل في التوصل إلى توافق اجتماعي فعال للآراء من أجل تخطي هذه الأزمات. وتأمل اليابان في أن يتم إقرار المبدأ الثلاثي في مجال سياسة العمالة، على الصعيد العالمي.

إن منظمة العمل الدولية تقوم بدور رئيسي في تشجيع التنمية الاجتماعية، وتتخذ مبادرتها في هذا المجال أهمية متزايدة. فإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل الذي وضعته المنظمة يعتبر صكا ذا أهمية حيوية في تعزيز معايير العمل الجوهرية على نطاق عالمي. ونرجو، بشدة، أن تواصل المنظمة القيام بدور قيادي في تعزيز هذه المعايير.

إن أوجه التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات، حاليا، تحوِّل نمط حياتنا وتجعلها أكثر كفاءة، وقد تؤدي إلى تحسين نوعيتها. ومن العناصر الأساسية للعمل على جعل القرن الحادي والعشرين قرنا يسوده السلام والرخاء، هو ضمان استفادة الذين لم يتمكنوا من المشاركة في خيرات هذا التقدم أيضا. وتبذل اليابان قصارى جهدها في هذا الصدد. وتبحث عن طرق للمساعدة على تشجيع الأخذ بتكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية.

لقد اجتمعنا هنا بإدراك مشترك لمحدودية السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في حد ذاتها، وهو تأثير العولمة من حيث تجريد الإنسان من صفاته، إلى حد بعيد. ومع هذا الإدراك سنقوم معا بوضع تدابير ومبادرات إضافية. وتتعهد اليابان بألا تدخر جهدا للمساهمة في العمل على تحقيقها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ليم سو هون، الأمينة الدائمة لوزارة التنمية المجتمعية والرياضة في سنغافورة.

السيدة هون (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): إن سنغافورة هي دولة – مدينة يبلغ مجموع سكانها نحو ٣,٩ مليون نسمة على أرض مساحتها حوالي ٦٠٠ كيلومتر مربع. وشعبنا هو كل ما لدينا من موارد طبيعية. ونستورد نحو ٦٠ في المائة من احتياجاتنا من المياه وجميع الموارد الغذائية التي تستهلكها تقريبا. ونعيش في مجتمع متعدد الأعراق والديانات واللغات والثقافات.

ونظرا للظروف التي نعيش فيها، نؤمن أن علينا أن يكون الاستثمار في شعبنا، بأن نوفر له فرص التنمية والنمو. ونعمل بكد شديد على أن نبقى متماسكين كشعب بإدارة تنوعنا بحرص. فكل مواطن في سنغافورة مفعم بشعور مفاده أن الجزاء لا يأتي إلا من خلال العمل الشاق، على أساس مبادئ الجدارة والاعتماد على الذات. فنحن لا نؤمن بالمنح الاجتماعية. ونؤمن أن الأسرة هي الوحدة الأساسية لبناء مجتمعنا. ويجب أن تكون الخط الأول في شبكة أماننا الاجتماعي إذا احتاج الفرد إلى مساعدة، فلا ننظر في الحصول على مساعدة من المجتمع المحلي أو الحكومة إلا إذا تعذر على الأسرة تقديم المساعدة.

هذه المبادئ، هي، باختصار، دعامة النهج الذي تتخذه سنغافورة إزاء السياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. وهو نهج يتفق مع التزامات إعلان كوبنهاغن.

وتشدد سنغافورة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها بتعبئة جميع قطاعات مجتمعنا: الحكومة، والقطاع التطوعي، والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي والأسرة والأفراد.

وكما سبق أن أشرت، نؤمن أن الأسر القوية والمستقرة هي الأساس الراسخ لمجتمعنا. فالأسر تنقل القيم الإيجابية من جيل إلى جيل، وتحدد التكوين الخلقي المتين للمجتمع ونجاح تنميتنا الاجتماعية. والحكومة والمجتمع المحلي يساعدان فقط على تهيئة البيئة الملائمة لازدهار الأسرة والأسرة نفسها هي التي تقرر كيف تريد أن تنمو، في نهاية الأمر.

وقد أوضحت دراسة استقصائية للأسرة، أجريت مؤخرا، أن الأسرة حالتها جيدة نسبيا. ومع ذلك، فإن الأسرة كمؤسسة في سنغافورة ستتعرض لضغوط متزايدة بسبب العولمة، إذ يكافح الآباء العاملون لتحقيق التوازن بين مطالب العمل والأسرة. ومواطنو سنغافورة، خاصة المتعلمون ذوي الطموح في مجال العمل، يؤجلون الزواج وينجبون عددا قليلا من الأطفال، أو لا ينجبون قط. وأسوة ببلدان عديدة، نعاني أيضا من انخفاض معدل الخصوبة الذي يبلغ حاليا ١,٤٩، وهو أقل كثيرا من معدل الإحلال الذي يصل إلى ٢,١.

وقد أدى ذلك إلى شيخوخة السكان في سنغافورة بأعلى نسبة في العالم. وبالرغم من الشباب النسبي للسكان في الوقت الحالي، سوف يحدث تغير سريع على مدى السنوات العشرين أو الثلاثين القادمة. وفي عام ١٩٩٩، كان ٧ في المائة من سكان البلد من المسنين. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيكون ٢٠ في المائة من السكان، أي خُمس عددهم، من سن ٦٥ سنة فما فوق. وهذا سيجهد أعضاء الأسرة العاملون البالغون إلى حد بعيد، حيث ستكون عليهم العناية بالمسنين وصغار السن. ولذلك نقوم، في سنغافورة بجهد كبير لمحاولة إعادة معدل الخصوبة إلى ما كان عليه والاستعداد لشيخوخة السكان.

إن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية تسيران جنبا إلى جنب. وعلينا زيادة حجم الاقتصاد، إذا أردنا إطعام الشعب بحيث يشعر بشبع مستمر. وبالتالي، كانت للتنمية الاقتصادية دائما الأولوية بالنسبة لحكومة سنغافورة ويتمتع بلدنا، حاليا، بالعمالة الكاملة، ويستطيع جميع مواطني سنغافورة الحصول على الخدمات الأساسية، من قبيل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم. وحتى تستطيع سنغافورة التنافس بشكل فعال، يلزم أن يواصل شعبنا مواكبة احتياجات الاقتصاد العالمي المتغير. إن حالة الركود الاقتصادي الأخيرة في آسيا قد أكدت ضرورة رفع مستوى المهارات وإعادة التدريب. فالاقتصاد القائم على المعرفة سيحوِّل مكان العمل، وعلى العاملين أن يستعدوا للانتقال إلى الاقتصاد الجديد.

وكنا نرى دائما أن التعليم استثمار استراتيجي. وتتاح فرص متساوية للذكور والإناث للحصول على التعليم. وعلى الرغم من أن التعليم ليس إلزاميا، فنسبة المواظبة على المدرسة نحو ١٠٠ في المائة، مما يعكس الأهمية التي يوليها شعبنا للتعليم كوسيلة لتحقيق حياة أفضل.

ومن أجل تحقيق أقصى استفادة من الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية تعمل حكومة سنغافورة، على نحو وثيق، مع جماعات مثل الإدارات المحلية، والمنظمات الشعبية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الرفاه التطوعية، والنقابات العمالية، وجماعات أخرى في المجتمع المحلي، من

أجل توفير شبكة شاملة من الخدمات والبرامج الاجتماعية. ونحن نطلق على هذا النهج اسم ”أيد عديدة للمساعدة“. فتقديم المساعدة على الصعيد الشعبي وبأقصى قدر من المساعدة المجتمعية، ينطوي على فعالية بالغة. ومن أمثلة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها تلك المنظمات، النصح، والبرامج التعليمية والمساعدة المالية.

وتقوم حكومة سنغافورة بتخطيط وتنظيم وتيسير توفير الخدمات الاجتماعية وهي القائمة بتقديم هذه الخدمات والعامل الحفاز لها، إذ تخصص الأراضي أو الأماكن والموارد وتوفر المساعدة المالية. وتمنع الدولة نسبة تصل إلى ٩٠ في المائة من تكاليف التطوير و ٥٠ في المائة من النفقات المتكررة للخدمات التي تطورها وتديرها المنظمات غير الحكومية، وذلك إلى جانب توفير المشورة الخاصة بالخدمات الاجتماعية إلى القطاع الطوعي والجماعات المدنية والمجتمعية.

ويساهم هذا النهج أيضا في بناء مجتمع متماسك يُعنى بأفراده. وهناك تقدير شديد لروح التطوع التي تُشجَّع بشدة، نظرا لأنها تساعد على تنمية الشعور بالهوية، وبالانتماء إلى المجتمع المحلي. وهي تدعم شعورا أعمق بالملكية وتحث على تقديم الموارد من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والمجتمعية ويُشجَّع الأشخاص الأكثر قدرة وموهبة على مساعدة من هم أقل حظا.

وكما يحدث في كل مجتمع، سيظل هناك دائما قطاع صغير من السكان لا يستطيع التصدي للصعوبات التي تواجهه، أو ليست لديه أسرة أو أصدقاء يلجأ إليهم للحصول على المساعدة. وهنا سيمد المجتمع المحلي والحكومة يد المعونة، ولكن بشكل لا يؤدي إلى إيجاد عقلية التبعية أو العجز.

ويُشجَّع الذين بحاجة إلى مساعدة على زيادة مسؤوليتهم الشخصية والاجتماعية. فالاتجاه الأساسي للسياسة الاجتماعية في سنغافورة يتمثل في تهيئة الظروف أمام كل مواطن للحصول على فرص متساوية في مجال التعليم والوظيفة والمنزل. ويُتاح ما يلزم من فرص ودعم لمساعدة المحرومين على النهوض إلى مستوى بقية السكان. وهذا يتم عن طريق التعليم والتدريب. ورفع مستوى المهارات، حتى يظل هؤلاء في وضع يسمح بتوظيفهم، عن طريق شبكة من الخدمات الاجتماعية.

وتحاول حكومة سنغافورة، مع المجتمع المحلي، كفالة حصول المحرومين على مساعدة وعدم تهميش أحد. وتعتبر الاحتياجات الأساسية، من السكن المعقول، والتعليم والرعاية الصحية، جزءا من شبكة الأمان الاجتماعية. ويولى الاهتمام للأسر الأقل دخلا، والمسنين الفقراء والمعوقين.

وخلال الركود الاقتصادي الأخير في سنغافورة، استجاب المجتمع المحلي والحكومة للوضع بتزويد المفصولين عن العمل بالمعونة المالية المؤقتة وبالمساعدة على الانتقال إلى وظائف جديدة. واتخذت الحكومة مجموعة كبيرة من التدابير التي وفرت إعانات للشركات من أجل تحسين ظروف التوظيف فيها.

ولا شك أن التنمية الاقتصادية لازمة لضمان الاستقرار الاجتماعي. ويتمثل الاتجاه الرئيسي لسياسة التنمية الاجتماعية التي وضعناها في نشر الموارد لمنع حدوث المشاكل الاجتماعية وتشكيل تنمية مجتمعنا بشكل فعال.

وتسعى سياستنا الاجتماعية إلى مساعدة الأقل حظا على تحقيق أقصى قدر ممكن من الاعتماد على الذات من خلال تدابير مثل توفير التدريب والتوظيف ومساعدة الأسر المحرومة على مواجهة الحياة اليومية. فالمجتمع المحلي هو المسؤول، مع الحكومة، عن تطوير شبكات الأمان الاجتماعي لمساعدة الأسر والأفراد المحرومين في سنغافورة.

وهذا النهج ينمي أيضا المجتمع الرقيق والحنون الذي يتاح فيه لكل فرد مكان للمشاركة والمساهمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دارمداس بايشو، رئيس وفد موريشيوس.

السيد بايشو (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): تميز عام ١٩٩٥ بحدثين هامين، متصلين ببعضهما البعض. أولهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وهو حدث ''سابق لزمانه'' حسب كلمات الأمين العام للأمم المتحدة. وكان الحدث الثاني الهام في تلك السنة سريان مفعول اتفاقات جولة أوروغواي. وليس بغريب أن تؤكد الفقرة الأولى من ديباجة اتفاق مراكش أن العلاقات في مجال المساعي التجارية والاقتصادية هدفها الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للشعب. وهناك تصورات مختلفة فيما يتصل بما إذا كان قد تم تحويل هذا الهدف إلى حقيقة منذ مؤتمر كوبنهاغن وكيف حدث ذلك.

لقد أتاح مؤتمر كوبنهاغن فرصة للشروع في مبادرات جديدة للتصدي لأوجه الخطر الهامة المرتبطة بالفقر وعدم المساواة والتمييز والقهر والعلل الأخرى التي تعاني منها المجتمعات. وقد أحرز بعض التقدم، وإن كان ذلك بشكل متفاوت بقدر بالغ.

وأود هنا أن أُبدي بعض الملاحظات حول التقدم المحرز في بلدي فيما يتصل بتنفيذ إعلان كوبنهاغن، منذ عام ١٩٩٦. ويلزم هنا أن أؤكد أن موريشيوس بادرت بوضع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز التنمية البشرية قبل انعقاد المؤتمر العالمي بفترة طويلة. ففي عام ١٩٦٨، أرسى الآباء المؤسسون قاعدة الدولة المستقلة الفتية على ركيزتي الديمقراطية والبرلمانية ونظام الرعاية الاجتماعية. وفي عملية صنع القرارات، تواصل الحكومة الممارسة المتمثلة في اشراك القطاع الخاص ونقابات العمال في القضايا السياسية الهامة التي تؤثر على أداء اقتصادنا من أجل ضمان أن تكون ثمار الرخاء الاقتصادي في متناول الجميع.

وتخصص موريشيوس نحو ٣٥ في المائة من ميزانيتها الوطنية لتمويل الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والصحة والتعليم والإسكان وغير ذلك. وهذا يتجاوز الأهداف المحددة في خطة عمل كوبنهاغن بدرجة كبيرة.

ومنذ عام ١٩٦٨، اتخذت موريشيوس التدابير التالية بهدف تشجيع وتدعيم تنمية مستدامة محورها الإنسان، مع التشديد على مساعدة الفقراء بتوفير ما يلي: نظام معاشات لجميع مواطني موريشيوس المتقاعدين من سن ٦٠ سنة فما فوق؛ وصندوق استئماني لتمويل المشاريع التي تهدف إلى إدماج الفئات الضعيفة؛ والتعليم المجاني من مرحلة ما قبل المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية، بغية تمكين شعبنا في هذا الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، مع جعل التعليم الابتدائي إلزاميا؛ ومرافق ملائمة للتدريب وإعادة التدريب لرفع مستوى المهارات؛ ومشاركة المسنين في عمليات صنع القرارات في مجال التنمية المجتمعية في المناطق التي يعيشون فيها، من خلال إنشاء ''مجلس الحكماء''؛ ونظام لخدمات الصحة الوطنية المجانية المتاحة لجميع المواطنين؛ وإنشاء مجلس للمرأة العاملة في مجال تنظيم المشاريع، لتشجيع قيام المرأة بهذا النشاط، وفقا للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر بيجين؛ وتوفير الإسكان الملائم تحقيقا لفكرة ''سقف لكل أسرة''؛ وتوفير مياه الشرب النظيفة والمأمونة.

والهدف الأعلى لهذه التدابير هو إتاحة فرص متساوية للمجموعات الضعيفة، لا سيما المعوقين، حتى يستطيع هؤلاء الاندماج تدريجيا في المجتمع.

وبالرغم من أن نسبة نمونا الاقتصادي كانت حوالي ٥ في المائة في السنة، تظل دولتنا الجزرية الصغيرة النامية ضعيفة أمام العوامل الخارجية والداخلية. فالتقلبات

الاقتصادية الشديدة التي أعقبت العولمة وتحرير التجارة، وعدم التساوي على الصعيد الدولي، وبالتالي المنافسة الدولية الشديدة بين جهات غير متساوية، والتدهور التدريجي في سبل وصول منتجاتنا إلى الأسواق على أساس تفضيلي ومضمون كلها تشكل أخطارا جادة في سبيل تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، يجب أن تنظر البلدان المتقدمة النمو، بشكل عاجل، في مواصلة فتح الأسواق وزيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل إدامة نمونا الاقتصادي، على النحو المتفق عليه في إعلان كوبنهاغن.

ويستطيع الاقتصاد السوقي تشجيع النمو، في ظل ظروف معينة، بل إنه يفعل ذلك. غير أن السعي إلى تحقيق النمو لمجرد النمو، كما هو الحال اليوم، مع التشديد على زيادة مستويات الإنتاج، يؤدي إلى عمليات إنمائية منحرفة تنتج عنها تفاوتات كبيرة في الدخل والثروة داخل البلدان وفيما بينها، مما يسبب العزلة الاجتماعية بشتى أنواعها.

إن سعينا إلى تحقيق العدالة والمساواة يهدف إلى إقامة مجتمع محترم ومتحضر. وأرى أننا يجب أن نتخذ هذين العنصرين كمبادئ نسترشد بها في جهودنا للسعي إلى تحقيق العدالة والمساواة. ومن أجل النجاح في هذا المسعى، يلزم العمل على تحقيق أفكار وسياسات جديدة تهدف إلى إصلاح تدريجي للنظام الحالي، من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إضفاء الطابع الاشتراكي من جديد على الاقتصاد.

ختاما، إن الأجيال المقبلة ستتذكرنا على أساس مقدار ما نحققه من نجاح في الاستفادة من الدعم لصالح وضع استراتيجية إنمائية تعزز إقامة مجتمع محترم ومتحضر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة فريدريكا بيجي، رئيسة وفد سان مارينو.

السيدة بيجي (سان مارينو) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم باسم حكومة جمهورية سان مارينو في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي تحمل عنوانا بالغ الدلالة، وهو عنوان ينطوي أيضا على تحد للمجتمع الدولي، بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر كوبنهاغن: ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة''.

وحكومتي تدرك الأهمية الفائقة للتغلب على العقبات من أجل تحقيق هدف التنمية الاجتماعية للجميع، وتعي أيضا الصعوبات الهائلة التي ينطوي عليها الأمر. ومع ذلك، فما حققته الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من نتائج إيجابية في مجال تعزيز الديمقراطية وتحسين الأحوال الاقتصادية والصحية والاجتماعية، هو مصدر دائم للأمل والتفاؤل لنا في المستقبل، رغم أوجه القصور التي لا بد منها واستمرار مشاكل لا سبيل إلى إنكارها.

ونود أن نؤكد، في هذا الصدد، الدور الرئيسي لمنظمة العمل الدولية وولايتها المحددة في المجال الاجتماعي، فيما يتصل بجميع المسائل المتعلقة بالعمالة وحماية حقوق العمال. فإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل لعام ١٩٩٨، يمثل خطوة هامة في سبيل التنفيذ الفعال للمعايير الأساسية في هذا المجال، ويعتبر نقطة مرجعية بالغة الأهمية بالنسبة للسياسات الموضوعة على الصعيد الوطني. ويعني أول تقرير شامل، صدر منذ شهر، عملا بالإعلان، حرية التجمع والحق في الدخول في المساومة الجماعية، وهما مبدآن أساسيان يعتبر الامتثال لهما وتنفيذهما الكامل شرطين أساسيين لتحقيق التنمية الاجتماعية.

ويعني تعزيز التنمية الاجتماعية ضمان حماية أضعف القطاعات من السكان، وفي المقام الأول، الأطفال، الذين ما

زالوا اليوم، أهم ضحايا للفقر والعنف، والجهل والاستغلال. وفي شباط/فبراير الماضي، صدق برلمان سان مارينو، بالإجماع، على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، لحظر أبشع أشكال عمالة الأطفال. ونرى أن هذا الصك القانوني يجب أن يصبح من البنود الملزمة في القانون الدولي، من الآن فصاعدا.

لقد شاهدنا، في العقود الأخيرة، نموا اقتصاديا لم يسبق له مثيل، جاء نتيجة لعولمة الأسواق، والنمو الملحوظ في التكنولوجيات، خاصة في ما سمي بالثورة المعلوماتية. بيد أن هذا التطور لم يمس سوى جزءا صغيرا من العالم؛ فهناك رجال ونساء، في أنحاء كثيرة من العالم، عانوا من الأثر المعاكس للعولمة التي أدت إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بينما أضعفت الأزمات المالية الخطيرة الناتجة عنها روح التنافس لدى هؤلاء الأفراد، بعد ذلك. والمشكلة الأساسية كامنة في غياب النمو الاقتصادي المتوازن بين بلدان العالم، وحتى داخلها.

اليوم، أصبحت مكافحة الفقر أمرا حتميا من الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أكثر من أي وقت مضى. فمن غير المقبول أن يعاني مئات الملايين من البشر من نقص في الأغذية والإسكان الملائم وفي السبل المتاحة للوصول إلى التعليم والرعاية الصحية الأساسية وفرص الوصول إلى عمل لائق في بداية الألفية الثالثة. فالرأي العام يدرك ذلك، خاصة في البلدان الغربية التي تعتبر أقلية عددية وإن كانت تملك نصيب الأسد من موارد العالم وتستفيد منه؛ ويشعر الناس، بصورة بالغة، بأوجه التفاوت وعدم التوازن الهائلة والعميقة التي يتسم بها عالم اليوم.

وينبغي أن تبرز هنا المساهمة الكبيرة المقدمة من المنظمات غير الحكومية العديدة التي قامت بعمل يسترعي الانتباه في مجال زيادة الوعي ونشر المعلومات. فهذه المنظمات لها تأثير ملحوظ على السلطات الوطنية وعلى الهيئات الدولية، خاصة حين يتصل الأمر بإقرار استراتيجيات لمكافحة الفقر واتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون الخارجية على أفقر البلدان، على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ولا شك أن مسألة الديون الخارجية تعتبر مشكلة جد خطيرة بالنسبة لعديد من البلدان، إذ تحد من إمكاناتها وقدرتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء.

ويتوقع المجتمع المدني، الذي يجتمع ممثلوه بالتوازي مع جمعيتنا، في منتدى جنيف ٢٠٠٠، أن توفر هذه الدورة الاستثنائية زخما جديدا للعملية التي بدأت في مؤتمر قمة كوبنهاغن، بغية القضاء على الفقر ومكافحة العزلة الاجتماعية، وتحقيق العمالة الكاملة وتعزيز مجتمعات أكثر عدالة وأمنا واستقرارا.

يجب على الدول والمجتمع الدولي ككل الالتزام بضمان توفير لكل فرد، وكل أسرة، وكل مجموعة في المجتمع وكل شعب الأحوال المعيشية الكفيلة بالتمتع بصورة فعالة بالحقوق الأساسية التي وردت لأول مرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن المصلحة الاقتصادية والتطلع المشروع إلى تحقيق ربح وجني الثروة، لا يمكن أن تؤدي بنا إلى إهمال حتمية التضامن. ولا يمكن التضحية بالحقوق الأساسية للفرد أو المجتمع المحلي باسم السوق وقوى السوق. فيجب أن تسير عولمة الاقتصاد، بالضرورة، مع عولمة التضامن، جنبا إلى جنب. فهذه هي قيمة متوارثة عريقة لأسرة الإنسان، تتقاسمها الثقافات والأديان المختلفة، ولا يمكن التغاضي عنها ونحن نرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للقرن الحادي والعشرين.

ختاما، أود، باسم حكومتي، أن أعرب عن الأمل، في شكل مناشدة، بأن تحث هذه الدورة الاستثنائية التي تعقد

في جنيف على التزام صادق وثابت بالتضامن الدولي على أعلى مستوى، في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد غيلسون فونسيكا، رئيس وفد البرازيل.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية، وأرجو لكم عظيم النجاح. وأحمل من الرئيس فرناندو هنريكي كاردوسو، رسالة اعتراف بالأهمية التاريخية لمؤتمر قمة كوبنهاغن، الذي يعتبره مشعلا على طريق تعزيز تقدم سياسات الحكومات والأمم المتحدة في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية الكاملة.

وفي البرازيل، فإن الحكومة والبرلمان والقطاعات والمنظمات المختلفة تبذل جهدا كبيرا من أجل تنفيذ التزامات كوبنهاغن. ونعرف أنه بدون الديمقراطية، لا توجد تنمية اجتماعية حقيقية.

وفي السنوات الأخيرة، حاولت البرازيل تحسين التفاعل بين الدولة والمجتمع من أجل تحديد مصلحة الشعب على نحو أفضل ووضع السياسات المتفقة معها، واتساع المطالب الاجتماعية وزيادة تنوعها اليوم في البرازيل، يبينان أنه قد برزت إلى السطح عملية جارية للمناقشة العامة، وازداد فيها وضوح المطالب التي ظلت غير مسموعة قبل ذلك، وظهرت أفكار جديدة. وباختصار، إن ما نشاهده هو إضفاء الطابع الديمقراطي على دولة البرازيل.

وبذلك، حققنا مزيدا من الكفاءة في الإدارة العامة، مما يتيح زيادة الإنصاف لأنه يمكِّن الحكومة من تركيز مواردها على التدابير ذات الأهمية العاجلة للفئات الأقل حظا. وقد تكثفت عملية اللامركزية من خلال رفع مستوى الأنشطة التي اضطلعت بها الحكومات والبلديات ودعمها تحويل الموارد الاتحادية المخصصة للبرامج الاجتماعية، خاصة في مجالي الصحة والتعليم. ويمكن ملاحظة نتائج هذه الاستراتيجية الجديدة بالفعل.

وأتاحت ''الخطة الحقيقية'' للاستقرار الاقتصادي وقف التضخم، الذي كانت له آثار سيئة للغاية على أضعف القطاعات بين السكان، وأرست الأسس التي بدأت البرازيل تقيم عليها مجتمعا أكثر إنصافا. إن تهيئة بيئة مستقرة للاقتصادات الكلية بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من المبادرات في مجال التعليم والصحة والعمالة أدت إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر من ٤١,٧ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٣٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٨.

وتحسنت المؤشرات الاجتماعية الأخرى في البرازيل في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨: وزاد متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٦٦,٢ إلى ٦٧,٧ سنوات، وانخفض معدل وفيات الرضع من ٤١,١ في الألف إلى ٣٦,١ في الألف؛ وهبطت نسبة الأمية من ١٦,٤ في المائة إلى ١٣,٨ في المائة بين السكان الذين يزيد سنهم عن ١٥ سنة.

وفيما يتصل بالتعليم، حدثت ثورة حقيقية، مع تراجع نسبة الأطفال غير المواظبين على المدرسة من ١٨ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٤ في المائة في الوقت الحالي. وزاد معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وأصبح التقدم نحو القضاء على الأمية واضحا.

وحدثت تغييرات عميقة في الرعاية الصحية في البرازيل. وسعينا إلى تحقيق حصول الجميع على الرعاية الصحية المجانية، مع التشديد على الوقاية بصورة خاصة، مما يمثل مبلغ يزيد عن ٢٠ بليون دولار من الميزانية الاتحادية وميزانيات المقاطعات والبلديات مجتمعة، كل سنة.

ويحصل كل طفل في المدارس العامة على طعام الغذاء، كل يوم، مما له تأثير مؤات على نوعية تغذية الأطفال

وعلى صحتهم. ومن المبادرات الناجحة الأخرى في هذا المجال برامج الصحة الأساسية وبرامج صحة الأسرة وحملات التحصين على نطاق الأمة. والبرازيل من بين البلدان التي حققت أعلى نسبة في التحصين باللقاح ضد الخناق والكزاز والتيتانوس، وتتقدم عن بعض البلدان المتقدمة النمو في هذا المجال.

ووفقا لبيانات منظمة الصحة العالمية، فإن البرازيل لديها برنامج من أحسن برامج العالم للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز في العالم، وهي من بين البلدان القليلة التي توزع أدوية مجانية على المصابين، من أجل إبطاء سرعة تقدم هذا المرض.

وفي مجال العمل، تعتبر البرازيل أحد البلدان النامية القليلة التي تقدم استحقاقات البطالة وبرنامجا واسع النطاق لإعادة التدريب. ومما لا يقل عن ذلك أهمية برامج الإئتمانات وبرامج دعم الدخل التي تنفذها الحكومة الاتحادية، وتزيد قيمتها عن ٨,٥ بليون دولار في السنة، أي ٢,٤ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي لعام ١٩٩٩.

وجدير بالملاحظة أيضا أن البرازيل اضطلعت خلال السنوات الخمس الأخيرة، بأكبر برنامج للإصلاح الزراعي في تاريخها. وتلقت حوالي ٠٠٠ ٣٧٣ أسرة قطعا من الأراضي، وقامت الحكومة بشراء أو نزع ملكية مساحة تقرب من نصف مساحة إيطاليا.

وبلغ الإنفاق على الخدمات الاجتماعية درجة ملحوظة في البرازيل، التي تعتبر من البلدان ذات أعلى الاستثمارات في هذا القطاع في أمريكا اللاتينية. والواقع أن الإنفاق الاتحادي على الخدمات الاجتماعية بالنسبة للفرد زاد بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا، في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧، ويمثل حاليا ٢١ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي.

إن مكافحة الفقر وعدم المساواة مسألة حتمية من الناحية الأخلاقية والاقتصادية كذلك. ولهذا السبب، فإن الجهود المبذولة لإحراز تقدم في مجال القضايا الاجتماعية ما زالت تحشد جهود الحكومة والمجتمع ككل.

وتعتمد التنمية الاجتماعية على التنمية الاقتصادية. وإن كانت العولمة قد هيأت، حقيقة، فرصا جديدة للبلدان لكي تشارك في الاقتصاد العالمي، يجب التسليم بأن هذه الفرص لم تعد بالفائدة المرجوة على البلدان النامية. ويتحتم تقويم أوجه التفاوت المتزايدة داخل نظام الاقتصاد الدولي، ويلزم أساسا تمديد فرص النمو الاقتصادي لتشمل الجميع.

إن التنمية تعتمد على السياسات الداخلية الملائمة وعلى وجود قواعد أساسية منصفة في النظام الدولي. ففي التسعينات، قبلت البرازيل تحديات العولمة بفتح أسواقها للسلع الأجنبية وباجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

ويجب علينا، نحن البلدان النامية أن نرفض الرأي القائل بأننا مخطئون وأن علينا القيام بعمليات التكييف الهيكلي بشكل مستمر وغير محدد. وينبغي أن نؤكد أن على البلدان المتقدمة النمو، أساسا، أن تقوم، حاليا، بعمليات التكييف اللازمة لعملية التحرر الجارية في العلاقات الاقتصادية والتجارية على الصعيد الدولي.

والمطلوب، في القطاع المالي، وضع استراتيجية وقائية لضمان تحقيق التوازن بين منطق السوق والاحتياجات الاجتماعية للشعوب. ويجب زيادة تدفقات المساعدة الرسمية.

وفي المجال التجاري، يلزم إيجاد نظام دولي أكثر إنصافا. فعلى مدى السنوات العشر الأخيرة، قامت البرازيل بفتح أسواقها على نطاق واسع. ومع ذلك، تُبقي عديد من البلدان المتقدمة النمو أسواقها مغلقة، وتواصل دعم الإنتاج

المحلي والصادرات المحلية، لا سيما في القطاع الزراعي. فإرساء نظام منصف سيتيح لمنتجات البلدان النامية سبل الوصول بنفس المقدار الذي تتمتع به البلدان المتقدمة النمو في أسواقنا.

هذه هي التحديات التي يجب على المجتمع الدولي أن يواجهها إذا أردنا أن تكون عملية العولمة أكثر تماثلا وأن تتسم بمزيد من روح التضامن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أُعطي الكلمة لسعادة السيدة سوزان مبارك، سيدة مصر الأولى ورئيسة وفد مصر.

السيدة مبارك (مصر) (تكلمت بالانكليزية): مرة أخرى نجتمع هنا كشركاء لاستعراض الجهود التي نبذلها في معالجة أهداف التنمية الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي، وأرحب بهذه الفرصة لتقاسم بعض آرائي حول الدروس المستفادة حتى الآن، والتحديات القادمة.

فبعد مرور خمس سنوات على مؤتمر كوبنهاغن، ما زلنا نبحث عن الوجه الإنساني للعولمة. ففي عالمنا الجديد المتسم بالعولمة وبتسارع التغير، أدت قوى الأسواق الحرة غير المقيدة إلى تعريض أعداد كبيرة من البشر لحالات من عدم اليقين كان تصورها غير ممكن بالنسبة للأجيال السابقة. فشر البطالة وآلام الفقر والحرمان وعبء الديون أصبحت كلها مسائل تضخمت نتيجة لقرب مجتمعاتنا. ومن الواضح للغاية أنه لم يرق بعد إلى التحديات المتمثلة في إيجاد ''مجتمع واحد للجميع''، كما توخى ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن.

وعلينا أن نسأل أنفسنا لماذا قصر هذا المثال النبيل عن التنفيذ؟ هل كانت توقعاتنا بالغة الارتفاع؟ هل كنا طموحين أكثر مما ينبغي؟ لماذا تصعب مواجهة التحدي الحيوي المتمثل في ضمان توازن منصف بين الدول التي تعيش في رخاء والدول التي ما زالت الاحتياجات الأساسية فيها بعيدة المنال؟

إني مقتنعة أن إحدى الإجابات تكمن في غياب النموذج الدينامي الجديد للتنمية الذي يهيئ الظروف اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي ويربط هذا التقدم بالتنمية الاجتماعية. فهناك تكامل بين ''النمو وإعادة التوزيع'' إزاء النموذج القديم المتمثل في ''النمو والنض الهابط'' للحد من الفقر. وأرى أن قيمة مؤتمر القمة هذا تكمن في هذه المسألة. علينا جميعا أن نتجاوز قوائم الرغبات، والعبارات الطنانة بالمسؤولية السياسية، ونضمن أن خطط العمل توفر ما يلزم من حوافز وأدوات لتحويل أهداف وقيم كوبنهاغن إلى إنجازات ملموسة على أرض الواقع.

وليست هذه مهمة سهلة فقد شهدنا، في العالم النامي، حتى الآن، محاولات حسنة النية من جانب المنظمات الدولية، وحتى من جانب حكومات عديدة، لربط المعونة بالحماية الاجتماعية. وبادرت البلدان بمجموعة من السياسات الرامية إلى إدماج التنمية الاقتصادية والاجتماعية – وهي مهمة معقدة للغاية – بدرجات مختلفة من النجاح. وستظل هذه الجهود تأتي بنتائج مختلطة، ما لم تتغير القواعد الأساسية للعبة. وحاليا، ينتظر من بلدان العالم الثالث تنفيذ الإصلاحات في جزء صغير من الوقت الذي استغرقته بلدان العالم الأول لاستيعاب التغيير. إننا نخوض ثورة جديدة، حيث أصبحت لفظتا ''التحول'' و ''الانتقال'' تعبران عن التقدم.

إن بلدان العالم الثالث، بحكم طبيعتها، لديها موارد أقل لتلبية المطالب المتضاربة التي يتعين عليها مواجهتها. وعندما تقل هذه الموارد أيضا بسبب مطالب سداد الديون، فإننا نتحدث عن حصة تنكمش دوما، ويطلب منها إطعام أعداد من الناس في تزايد مستمر.

كلنا نخضع لضغوط العولمة وأخطارها، لكننا لا نتقاسم أعباءها أو منافعها بالتساوي. إن العولمة، بمصاحبة ما يسمى بالسوق المفتوحة، وهي ليست صديقة للفقراء أو الضعفاء أو المعرضين للخطر، تمنح مزية إضافية للأفراد والجماعات التي لديها الميزة الأولى المتمثلة في الثروة والمعرفة والشبكات؛ وكلها تتحكم فيها المجموعات القوية ذات المصالح.

كنا نعتقد أن الشركات عبر الوطنية ستحل محل شركاتنا العامة المتعثرة في مجال توليد الاستثمارات والعمالة والصادرات. ولكن أنشطة تلك الشركات تتركز بشكل متزايد في البلدان والمناطق القليلة التي تمكنت من تحقيق الانتقال المبكر والتي تحصل على دعم سياسي قوي من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتُقوِّض مطالب المانحين بالحد من تدخل الحكومة الدور الذي تقوم به الحكومات الوطنية في مجال السياسة الاجتماعية، فالمسؤولية الاجتماعية تقتضي قيام الحكومات الوطنية المعنية بالتنظيم والرصد عن كثب لضمان موازنة العناصر الفاعلة للسوق، مثل الشركات عبر الوطنية ومنظمو المشاريع المحليون، بين الرغبة في الحصول على أقصى ربح ممكن وواجب – وأكرر هنا، واجب – خدمة الصالح العام.

ومصر تجاهد في حل معادلات التقدم الصعبة هذه، فقد تابع إصلاحنا الاقتصادي سيره بنجاح في العقد الأخير من القرن الماضي. والسؤال المطروح علينا الآن هو ما إذا كان النجاح الاقتصادي الذي حققته مصر يقابله نجاح اجتماعي. والإجابة على هذا السؤال هي نعم، بشروط.

فعلى الرغم من القيود المذكورة توا، وقيود كثيرة أخرى في الواقع، فقد سادت روح المشاركة من القاعدة إلى القمة في جميع الجهود المبذولة لتشجيع المشاركة الشعبية؛ وتوسيع اعتمادات الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية؛ والنجاح في تحقيق هدف ٢٠/٢٠؛ وتبسيط الميزانية الوطنية؛ وتركيز الاهتمام على دعم الأسر المعيشية الضعيفة.

وتوجد عناصر النجاح في مشاريع من قبيل الإسكان المنخفض التكلفة، وإعادة تأهيل مناطق المستقطنات، وتنفيذ مؤشرات التنمية البشرية على الصعيد الإقليمي، وإنشاء مركز إعلام لدعم القرارات من أجل الحكم اللامركزي.

بيد أن هناك أولويات تتمثل في كيفية تخصيص مجموع عناصر الموارد المتاحة لنا. وقد اخترنا أن نركز الاهتمام في سياستنا الاجتماعية على الدعامات الثلاث لمجتمع القرن الحادي والعشرين وهي: التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر بشكل شامل. ولنا قصص نجاح في كل من هذه المجالات – في التعليم والصحة والتغذية، وفي المساواة بين الجنسين والحد من الفقر.

وما زالت أمامنا بعض التحديات منها توفير مزيد من فرص العمل للشباب الخريجين، وكذلك توفير إسكان منخفض التكلفة وتغطية أفضل للضمان الاجتماعي من أجل الضعفاء. إن ما نسعى إليه هو وضع سياسات تنشئ مزايا مقارنة دينامية من أجل المشاريع الصغيرة والتقليدية ومن أجل الفقراء والعاملين لحسابهم الخاص. كوسيلة للتغلب على جذور الفقر والعزلة الاجتماعية.

وأود الانتقال إلى الالتزامات العشرة المعتمدة في كوبنهاغن منذ خمس سنوات. فاحتياجات المشاريع الصغيرة والصغرى، بما فيها مشاريع القطاع غير الرسمي، مشتركة في سبعة من الالتزامات العشرة، على الأقل، ولكن لا يرد ذكرها إلا في التزامين فقط. ولكي تتحقق أغلب أهداف كوبنهاغن ، أقترح تركيز الاهتمام على هذه المجموعة الاقتصادية – الاجتماعية المحددة. فقد يكون هذا القطاع، في الواقع، الإجابة، بالنسبة لبحثنا عن أداة، لها مقومات البقاء، للنمو مع توفر الإنصاف والمشاركة الشعبية.

واقترح، هنا في جنيف، أن نفكر معا، في آلية لجعل قطاع المشاريع الصغيرة والصغرى الواسطة لنموذج جديد للتنمية. فقد ظلت سياستنا الاقتصادية مركزة على ما هو رسمي وكبير ومعاصر. لفترة طويلة أكثر مما ينبغي، تمشيا مع سياسة التنمية القديمة. فالدراسات التي تجري حول العالم حاليا توضح أن الأعمال التجارية الصغيرة والأعمال التجارية غير الرسمية تزداد حصتها في العمالة والناتج المحلي الإجمالي، على مدى العقدين الأخيرين. فقطاع المشاريع غير الرسمية والصغرى متصل، اتصالا عضويا، بالأسر المعيشية الفقيرة للغاية التي نريد الوصول إليها. وهو يمثل أكبر عدد من الذين يسعون جاهدين إلى سبل العيش الكريمة في القوى العاملة، ويشكل الجزء الأكبر من تنظيم المشاريع الخاصة، الذي نهدف إلى تحريكه.

وهناك دروس هامة ناشئة عن المحاولات الملموسة التي قام بها عدد من الرواد من العالم النامي لتعزيز المساعدة من أجل القطاعات غير الرسمية والفقراء. إننا بحاجة إلى آليات جديدة يمكن من خلالها الاستفادة من ثمار الممارسات الناجحة لمساعدة منظمي المشاريع الصغرى. ونحتاج أيضا إلى نتائج البحوث في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات لخدمة العدد الهائل من الرجال والنساء العاملين في القرى النائية والمناطق الحضرية المكتظة بالسكان.

ويمكن أن تكون هذه المبادرة جزءا من عدة مبادرات جديدة تعمل على التوازي، بما في ذلك المبادرة التي عرضتها في اجتماع بيجين + ٥ المعقود مؤخرا في نيويورك. فقد اقترحت وقتها إنشاء صندوق استئماني أو مرفق عالمي، من أجل المرأة، شبيه بمرفق البيئة العالمي. فهذه المرافق تعمل كمظلة للمؤسسات والبرامج والصناديق القائمة، المكلفة بوضع الاستراتيجيات وتنفيذ الإجراءات المحددة. وستقوم بتدعيم الجهود المجزأة في الوقت الحالي، وبتعبئة مزيد من الموارد لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية في مجال الخطط المتصلة بنوع الجنس وبالمشاريع الصغرى.

والمقصود من هذه الاقتراحات هو تمهيد الطريق نحو تحقيق أهداف والتزامات كوبنهاغن، مع تحسين التنسيق، وتعبئة مزيد من الموارد، وزيادة المشاركة. وإني على ثقة أن هذا الاجتماع الاستثنائي للمجتمع الدولي سيقرب بين آراء أصحاب المصالح من الجنوب والشمال، حول أفضل السبل للتوصل إلى حل لشواغلنا المشتركة فيما يتعلق بالإنصاف والمشاركة على الصعيد العالمي.

وهناك حدث هام يجري، موازاة لاجتماعنا وهو: منتدى جنيف ٢٠٠٠. وهذه الأصوات جديرة بأن نستمع إليها. ويمكن أن تنشئ المشاركة الحقيقية بين الشمال والجنوب نموذجا جديدا للتنمية. وهذا يمكن تحقيقه، بل ينبغي تحقيقه من أجل الأجيال المقبلة في قريتنا العالمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة دياكيتي فتوماته انديداي، وزيرة التنمية الاجتماعية في مالي.

السيدة انديداي (مالي) (تكلمت بالفرنسية): قبل خمس سنوات اجتمع رؤساء الدول والحكومات للتسليم بالأهمية العالمية للتنمية الاجتماعية والحاجة إلى تحسين ظروف الإنسان. وتعهدوا بالتزامات لتحقيق تلك الأهداف. وقد نشأ المؤتمر عن اعتراف عالمي النطاق بالحادة الملحة إلى إيجاد حلول لأهم المشاكل الاجتماعية، وخاصة الفقر والبطالة والعزلة الاجتماعية، التي تعاني منها جميع بلداننا، والبلدان النامية، على وجه الخصوص. وفي سياق مؤتمر القمة، اتضح أنه تلزم معالجة الأسباب الجذرية لتلك المشاكل وآثارها المؤسفة، من أجل وضع حد لأوجه الغموض وعدم الاستقرار التي تفرضها على حياة الأفراد.

وفي تلك المناسبة، كان المجتمع الدولي قد خلص إلى الرأي بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة مترابطان وأنهما تعزز إحداهما الأخرى في عملية السعي إلى التنمية المستدامة. وجرى التسليم أيضا بأن دعم التنمية الاقتصادية، عامة، في سياق التنمية المستدامة، أمر أساسي للتنمية الاجتماعية المستمرة وبأن السياسات الاجتماعية المصممة جيدا لها تأثير مفيد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبهذا المفهوم، تعهد مؤتمر القمة بالتزامات في إطار برنامج عمل رُسم ليكون إطارا حقيقيا للعمل بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية وضمان رفاه كل إنسان في كل أنحاء العالم.

وفي مالي، اعتمدت عدة استراتيجيات، رغم عدم وجود خطة عمل وطنية موضوعة خصيصا لهذا الغرض؛ وبدأ تنفيذ برامج قطاعية هامة، تقع كلها في نطاق أهداف التنمية الاجتماعية. وقد جعلت حكومة جمهورية مالي حملة مكافحة الفقر من مجالات الاهتمام الرئيسية باتخاذ تدابير تشمل اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر وضعت في إطار عملية مشاركة واسعة النطاق وقدمتها لشركائها، الذين وافقوا عليها بالإجماع، هنا في جنيف، في عام ١٩٩٨.

وفي سياق تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية، سمحت لنا السياسات الاقتصادية التي قمنا بتنفيذها بتحقيق نمو متوسط، لم يؤد، للأسف، إلى الحد من الفقر بشكل ملحوظ، حيث يبقى معدل الفقر مرتفعا، خاصة في المناطق الريفية. وتظل هناك أوجه تفاوت كبيرة في مجال توزيع الدخل والتعليم والوصول إلى الرعاية الصحية، وكذلك المرافق الصحية ومياه الشرب. واعتمدت برامج قطاعية هامة وبدأ تنفيذها لتقويم أوجه التفاوت المذكورة وضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية والتعليم والعدالة ومياه الشرب والمأوى المعقول وفرص العمل.

وينفذ برنامج للتنمية الصحية والاجتماعية لتحسين الأحوال المعيشية للشعب، نشأ عن نهج شامل، وأتى نتيجة لدراسة مطورة، قائمة على التوافق في الآراء، لنظام الرعاية الصحية والعمل الاجتماعي، ويسعى إلى تخفيض معدلات المرض والوفيات المتصلة بأهم الأمراض وإلى المساعدة على الحد من العزلة الاجتماعية.

ومن أجل تحقيق حصول الجميع، بشكل عادل، على التعليم الجيد، وضع برنامج تعليمي مدته ١٠ سنوات. وسيتيح لنا تنفيذه الجاري تحقيق أهداف هامة، من بينها معدل التحاق نسبته ٧٥ في المائة على الأقل قبل عام ٢٠٠٧ والحد من التفاوت بين الفتيات والفتيان.

ومن أجل تعزيز الاندماج الاجتماعي وإقامة مجتمع مستقر وآمن ومنصف قائم على احترام القانون وضمان حقوق الإنسان للجميع، شرعت الحكومة في عدة إجراءات، منها عقد منتدى سنوي عن ''حيز للتبادل الديمقراطي'' يستطيع فيه كل مواطن مساءلة الدولة مباشرة، عن طريق المسؤولين في الإدارات الوزارية، حول أي انتهاك ظاهر لحقوقه.

ووضع برنامج للعدالة، مدته ١٠ سنوات، لتيسير الوصول إلى الآلية القضائية وإلى العدالة ذاتها، وزيادة كفاءتها والاعتماد عليها. ويسعى البرنامج إلى تقريب العدالة من الخاضعين لها وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بصورة عامة، وبالنسبة للمحرومين بصورة خاصة، ومكافحة الفساد والتقصير المالي.

ومن أجل تعزيز هدف العمالة الكاملة، وضع برنامج وطني للعمالة، للحد من الفقر. وتتمثل أهداف البرنامج في تشجيع تهيئة الوظائف المنتجة من الناحيتين الكمية والكيفية.

ويشدد البرنامج بصورة خاصة على عمالة المرأة، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخطة للهياكل الأساسية والعمالة غير الرسمية قائمة على كثافة العمالة. ومن أجل تنفيذ كل هذا، تشجع الدولة الشراكة بين أرباب العمل واتحادات العمال.

ومن أجل تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، تمت صياغة خطة عمل من أجل المرأة – في سياق تنفيذ منهاج عمل بيجين. وقد أتاح تنفيذ هذه الخطة تحقيق تقدم ملحوظ في إرساء دعائم المساواة بين الرجال والنساء، مع التسليم بمشاركة المرأة ودورها في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية، وتعزيز هذه المشاركة وهذا الدور.

وبالرغم من الجهود الهامة التي يقوم بها بلدي مالي، والتضحيات الكبيرة التي يبذلها الشعب، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فقد أنشئت وزارة للتنمية الاجتماعية والتضامن والمسنين، في الآونة الأخيرة، مما يدل على تجدد التزام السلطات العليا في مالي بدعم العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وحملة مكافحة الفقر.

وحكومة مالي مقتنعة بأن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن يظلان الإطار الأساس للعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية في السنوات المقبلة. بيد أنه يلزم أن يصاحب ذلك التزاما أقوى بالعمل وبتعزيز التضامن من جانب المجتمع الدولي مع البلدان النامية وفيما بين البلدان النامية ذاتها. وكما ذكر الرئيس ألفا عمر كوناري، رئيس جمهورية مالي في مؤتمر قمة كوبنهاغن:

> ”إن التنمية الاجتماعية تمثل تحديا حقيقيا للعالم علينا جميعا أن نواجهه معا، بأسلوب يتجاوز سياسات الدعاية والنفاق السياسي.“

علينا أن ننتقل من إلقاء الخطابات إلى الأفعال، ومن الالتزام إلى الممارسة، من خلال أمور من بينها، السعي إلى حل لمشكلة الديون يسمح بتحويل الموارد المستخدمة حاليا لخدمة الديون إلى القطاعات الاجتماعية. إن مواجهة تحدي التنمية الاجتماعية والكفاح ضد الفقر أكثر من واجب. فهو، بالنسبة للمجتمع الدولي، فرض، وسيؤدي قصورنا عن القيام به إلى الإخلال بتوازن المجتمع وباستقراره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.